AJWAD AL MOHAREKAT
Kia Authorized Distributor in Libya
طريق الشط بعد مصحة الفتح بإتجاه جزيرة معيتيقة.
0213501771
0213501105
0913360777
0913360888
0913360111
KIA
The Power to Surprise

JOTUN
حي الاندلس- طرابلس - ليبيا
فاكس / 0021821478071 8 هاتف / 0021821477781 1

مال وأعمال ليبيا
Finance and Business Libya

أموالنا في بلجيكا تتقاذفها أمواج الصراعات و النهب

العدد (2) صحيفة إقتصادية نصف شهرية مستقلة الثلاثاء الموافق 2020/02/04م السنة الاولى الثمن (1) دينار

8 السراي نموذج للتطور في القطاع المصرفي

2 منطقة للتبادل التجاري بين ليبيا و الجزائر
3 ديوان المحاسبة يحذر من إشكالية في تمويل الميزانية

للحصول على نسختك اللالكترونية وللمزيد من الاخبار
يمكنكم زيارة موقعنا على الويب.....
www.maal.ly

الكبير لرويترز
إيقاف النفط مضر بالشعب الليبى

مال و أعمال ليبيا

لندن (رويترز) - قال محافظ البنك المركزي الصديق عمر الكبير لرويترز ان الحصار المفروض على موانئ النفط الليبية الرئيسية يضر بالاقتصاد ويجب حله بسرعة مضيفا أن ليبيا قد تعاني من عجز في الميزانية في 2020 نتيجة لذلك.

يمثل النفط الآن 93-95 ٪ من إجمالي الإيرادات ويغطي 70 ٪ من إجمالي الإنفاق.

وقال «هذه رصاصة في الرأس ستؤذي ليبيا والشعب الليبي». «نأمل حقًا أن يتم حل الأزمة بأسرع ما يمكن لأنها تؤذي الجميع».

و سابقا حذر رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج من وقوع كارثة إذا لم يتم رفع الحصار في شرق ليبيا والتي خفضت إنتاج النفط إلى الصفر تقريبًا.

وقال الكبير إن البنك المركزي لم يوافق بعد على ميزانية لعام 2020 مع الحكومة ، والتي اقترحت عجزا في الميزانية قدره 17.5 مليار دينار (12.5 مليار دولار).

وقال «لقد رفضنا ذلك وطلبنا منهم خفض الإنفاق» ، مضيفًا أن العجز ما زال ممكنًا بسبب الحصار النفطي. وقال الكبير إن السلطات قد حققت 23.8 مليار دينار في عام 2019 كرسوم على مبيعات العملات الصعبة التي تم طرحها في عام 2018 كجزء من الإصلاحات الاقتصادية. وقال إنه في عام 2018 تم تحصيل رسوم بقيمة 13.2 مليار دينار. ورفض الكبير إعطاء رقم للاحتياطيات الأجنبية لكنه قال إنها ارتفعت قليلاً في العامين الماضيين ، عندما كان إنتاج النفط أكثر استقرارًا منه في أعقاب 2011.

يذكر أن إنتاج النفط قبل الاقفال وصل إلى حوالي 1.2 مليون برميل يومياً

تمديد السماح باستيراد السلع والبضائع

مال و أعمال ليبيا

قرر المجلس الرئاسي تمديد فترة السماح باستيراد السلع والبضائع دون حوالات شخصية أو اعتمادات، ودون الالتزام بآليات الدفع عبر مصرف ليبيا المركزي أو المصارف التجارية.

جاء ذلك خلال قرار ينص على العمل به إلى حين تفعيل الضوابط المعتمدة عن طريق الإجراءات المصرفية، وتنفيذها بشكل فعلي من قبل مصرف ليبيا المركزي خلال ستة أشهر من تاريخ هذا القرار.

وكان وزير المالية فرج بومطاري أصدر قرارا بإيقاف قرار الرئاسي الأول بخصوص تمديد فترة استيراد السلع دون الرجوع إلى مصرف ليبيا المركزي وفتح حوالات مباشرة أو اعتماد مستندي، كونه سيتسبب في دخول بضائع بأموال غير شرعية، وفق تعبيره يذكر أن جزء كبير من السلع و البضائع المستوردة من القطاع الخاص الليبي تتم عبر تحويلا at السوق السوداء نظراً لتعقيدات الإجراءات المصرفية وطول مدتها و لاسباب تتعلق بعدم تسجيل الكثير ممن يعمل لحساب نفسه في السجل التجاري أو ما أصطلح على تسميتهم باقتصاد الظل.

الفيل يعود لإنتاجه الطبيعى

مال و أعمال ليبيا

أكدت إدارة حقل الفيل النفطي التابعة لشركة مليتة للنفط والغاز عودة المعدلات الطبيعة للإنتاج بالحقل بعد تخفيضها من خمسة وسبعين ألف برميل إلى عشرة آلاف برميل.

يأتي هذا التأكيد بعد عودة الحقل إلى الإنتاج عقب التوقف نتيجة الإقفال غير القانوني لأحد صمامات خط التصدير الواقع بين الحقل وشركة ميلتة، ما سبب توقف الإنتاج بحسب بيان المؤسسة الوطنية للنفط.

يذكر أن الموانئ و الحقول النفطية الواقعة ضمن خليج سرت والتي تشمل البريقة وارس لانوف و الزويتينة و السدرة و الحريقة بطبرق و حقول الجنوب الشرقي ما زالت مقفلة.

درنة تختتم الملتقى الأول لرجال الأعمال الليبيين

مال و أعمال ليبيا

نظمت غرفة التجارة والصناعة والزراعة درنة بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة طبرق الملتقى الأول لرجال الأعمال الليبيين خلال نهاية شهر يناير الماضي

حبث حضر فاعليات المنتدى رئيس الغرفة التجارية المشتركة الليبية المصرية، ورئيس وغرفة التجارة والصناعة سرت، ومجلس رجال الأعمال بمدينة الزاوية.

تناول الملتقى الذي أقيم تحت شعار الأزمة المالية والاقتصادية الليبية .. التشخيص والعلاج وسبل تجاوزها دور القطاع الخاص في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والتحديات التي تواجهه والمتطلبات التنظيمية والتشريعية اللازمة، لتهيئة مناخ اقتصادي جاذب للاستثمار الوطني والخارجي.

اختتام فعاليات منتدى الأعمال الجزائرى الليبى

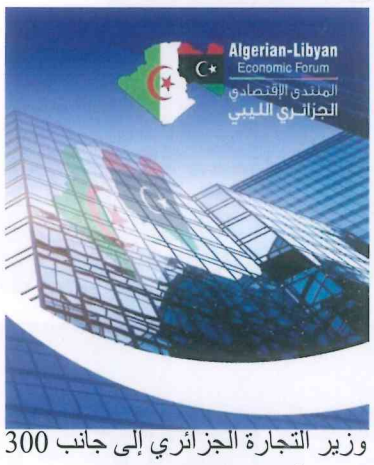

مال و أعمال ليبيا

اختتم في العاصمة الجزائر بمشاركة من رجال الاعمال الليبيين- منتدى الأعمال الجزائري الليبي، بهدف تعزيز وتطوير التبادل التجاري المشترك بين البلدين.

حيث ترأس الوفد الليبي رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة سبها، منصور السريتي، الذي عبر بدوره على قدرة الغرفة في تطوير العلاقات التجارية بين البلدين موضحاً رغبة 500 رجل أعمال ليبي للتوجه للسوق الجزائرية بهدف توريد سلع ومنتجات صناعية في حال ما تمكنت السلطات الجزائرية من تسهيل إجراءات التجار الليبيين.

يشار إلى مشاركة السيد كمال زريق، وزير التجارة الجزائري إلى جانب 300 رجل أعمال من البلدين يدرسون إقامة منطقة حدودية حرة تجارية في إطار تسهيل تصدير وتوريد السلع من وإلى ليبيا والجزائر.

مال و أعمال ليبيا صحيفة اقتصادية مستقلة
تصدر عن شركة بيكسل
PIXEL MEDIA PRODUCTION

رئيس التحرير
إبراهيم المختار السنوسي
مدير التحرير
حازم أحمد تركية
إشراف عام ومتابعة
أحمد الصيد قرواش

المدير الفني
وسام العيادي علي باللغطي
تسويق ودعاية
خيري الفرجاني

مقالات الرأي التي تنشر في الصحيفة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظرها أو الجهة التي تصدر عنها.

العنوان/ النوفلين بالقرب من سوق الذهب
إدارة التسويق 0914472247 - 0926062261
www.maal.ly \ Markting@maal.ly

ديوان المحاسبة يحذر من إشكالية فى تمويل الميزانية

مال و أعمال ليبيا

أكد مدير إدارة الميزانية العامة في ديوان المحاسبة بطرابلس مصطفى الأسمر ستكون هناك إشكالية كبيرة في تمويل الميزانية إذا استمر إغلاق النفط.

مضيفاً بحسب صحيفة صدى الاقتصادية وفي حالة عدم سيطرتنا على التحكم في سعر الصرف والأسعار الأساسية وسيكون هناك ارتفاع تنعكس آثاره على المواطن".

مشيراً إلى أنه سيكون هناك عجز بميزانية 2020 جراء إقفال النفط موضحًا أنه عندما تم إقفال النفط سابقاً في 2015 وحتى منتصف 2017 أصبحت الموارد العامة تغطي المرتبات أولاً و ما يتوفر من مبالغ إيرادات يحول للباب الثاني.

وتابع ميزانية 2020 ستكون قيمتها ما يقارب 50 مليار دينار حيث تم تقديم المشروع من قبل وزارة المالية وقبل نهاية 2019 شكلت لجنة مالية من الوزارة وجمعت كافة مشاريع الميزانيات من الجهات الممولة من الدولة ومن ثم وضعتها وزارة مالية في جدول موحد، وهذا ما تم عرضه على مصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة.

ولفت الأسمر إلى أنه بدأ العمل بآلية واحدة من الميزانية وهي منح الإذن لفتح اعتمادات شهرية مؤقتة، لافتًا إلى أن المرتبات ستصرف وليس هناك أي إشكالية.

ديوان المحاسبة الليبي
Libyan Audit Bureau

مجموعة جنان الليبية توقع مع شركة اليسر اللبنانية

مال و أعمال ليبيا

وقعت خلال المدة الماضية مجموعة جنان للمواد الغذائية مع شركة يسر اللبنانية (لمالكها رجل الأعمال علاء الدين حسين أحمد) عقداً لتنفيذ العديد من المشروعات والاستثمارات في مجالات كثيرة وكبداية سيتم تنفيذ مذبح ومسلخ آلي مجهز حسب أفضل المواصفات العالمية والمتوافق مع الشريعة الإسلامية والضوابط الصحية و يشمل ذلك توريد وذبح وسلخ وتوزيع اللحوم البيضاء و الحمراء داخل ليبيا وخارجها.

ليبيا تدرس الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية

مال و أعمال ليبيا

استعرضت اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ إقامة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المكونة من مندوبين عن وزارات "المالية – الخارجية – التخطيط – الداخلية – التعليم – الصحة – الزراعة العدل – المواصلات والنقل – العمل – الشباب والرياضة – الثقافة – السياحة – ومصرف ليبيا المركزي واتحاد الغرف ومجلس رجال الأعمال".خلال اجتماعها الأول المنعقد صباح اليوم الثلاثاء برنامج عملها في متابعة وتقييم تنفيذ منطقة التجارة الحرة من حيث الآثار السلبية والإيجابية للانضمام إلى الاتفاقية.

واتفقت اللجنة التابعة لوزارة الاقتصاد بحكومة الوفاق خلال اجتماعها المنعقد بمقر ديوان الوزارة على تشكيل اللجان الفرعية لتجارة السلع والتجارة في الخدمات ولجنة حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى لجنة المنافسة ولجنة الاستثمار وأخيرا لجنة تسوية المنازعات، لتتولى هذه اللجان تقديم تقاريرها حول مدى الجدوى من الانضمام إلى هذه الاتفاقية وتحديد العروض الأولية لتحرير السلع والخدمات وجداول الالتزامات، إلى جانب تقييم الإطار التنظيمي للاتفاقية.

بحضور رئيس هيئة الرقابة الإدارية

انتخاب منسق لقطاع شمال أفريقيا بمنظمة الرقابيين الأفارقة

مال و أعمال ليبيا

بدعوة من السيد رئيس هيئة الرقابة الإدارية بصفته النائب الثاني لرئيس منظمة الموفّقين والوسطاء والرقابيين الأفارقة) AOMA)، عقد ظهر اليوم الإثنين الموافق 27 / 1 / 2020 م، بمقر الموفق الإداري التونسي بالعاصمة التونسية، اجتماعا ضم السيد: سليمان الشنطي"رئيس الهيئة - النائب الثاني لرئيس المنظمة" والسيد د. إحسان حسين "رئيس ديوان المظالم العامة بجمهورية السودان"، والعميد: عبد الستار بن موسى "الموفق الإداري بالجمهورية التونسية"، حيث تناول الاجتماع عدة محاور، أبرزُها: عرض ومناقشة ما جاء في محضر الاجتماع السابع عشر للجنة التنفيذية بالمنظمة، الذي انعقد بالعاصمة النيجيرية أبوجا، في آواخر أكتوبر من العام الماضي، كما تم خلال الاجتماعُ انتخاب منسق إقليمي لقطاع شمال إفريقيا بالمنظمة، بعد أن صار شاغرًا بتولّى رئيس هيئة الرقابة الإدارية لمنصب النائب الثاني بالمنظمة.

بين ليبيا والجزائر
إنشاء منطقة حرة للتبادل التجارى

مال و أعمال ليبيا

خلال افتتاح فعاليات منتدى الأعمال الجزائري الليبي بالجزائر العاصمة، أكد وزير التجارة الجزائري كمال رزيق أن العمل جار على إطلاق منطقة حرة للتبادل التجاري بين البلدين. وبحسب رزيق، فإن المنطقة ستمتد عبر محافظتين حدوديتين مع ليبيا، هما اليزي ووادي سوف جنوب شرق البلاد دون تقديم تفاصيل حول موعد إطلاقها. وذكر أن المنطقة ستكون في سياق تكثيف ورفع مستويات وحجم التبادل التجاري بين الجزائر وليبيا. داعياً رجال الأعمال للاستثمار والشراكة بقوة مع نظرائهم الليبيين. وأكد الوزير الجزائري أن الحكومة الجزائرية ستعمل على رفع كل العوائق لترقية علاقات التعاون والشراكة الاقتصادية بين البلدين في مختلف المجالات. وأوضح رزيق، أن الحكومة حريصة على رفع كل العوائق من أجل تشجيع المبادلات بين الجزائر و ليبيا في إطار منطقة مشتركة للتبادل الحر. و في هذا الاطار, أعلن عن استحداث معارض اقتصادية دائمة للمنتجات الوطنية الجزائرية على مستوى الولايات الحدودية الشرقية على غرار ولايتي واد سوف و إليزي للتعريف بالمنتجات الجزائرية، وتكون فضاء لمتعاملي كلا البلدين لبحث شراكات تجارية واقتصادية، مشيراً إلى أن هذه الإجراءات تدخل ضمن"استراتيجية الجزائر الرامية إلى النهوض بعلاقات التعاون الجزائرية الليبية".

لجنة التنمية المستدامة 2020 تجتمع

مال و أعمال ليبيا

عقد نهاية شهر يناير الماضي الإجتماع الاول للجنة التنمية المستدامة لعام 2020 بحضور الدكتور الطاهر الجهيمي وزير التخطيط المفوض والدكتور الطاهر ابوالحسن رئيس لجنة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط والدكتور ميلاد عبدالله الطاهر وزير الحكم المحلى وعضو اللجنة وأعضاء لجنة التنمية المستدامة ورؤساء فرق أهداف التنمية المستدامة تم فى الاجتماع تقديم عرضين للتقارير المعدة من قبل فريق عمل الهدف الرابع المعني بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع وقد تولى تقديم هذا العرض الدكتور أيمن المحمودي منسق فريق عمل الهدف الرابع ومدير إدارة التخطيط والاستراتيجيات بوزارة التعليم وكذلك تقديم عرض تقرير فريق عمل الهدف السابع المعني بضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030 وقد تولت المهندسة عفاف ساسي رئيسة الفريق تقديم العرض رفقة المهندس يوسف بوكر عضو الفريق عن الشركة العامة للكهرباء . يأتي الاجتماع تحضيرا لإعداد التقرير الاستعراضي الطوعي لليبيا والذي سيتم تقديمه فى الإجتماع رفيع المستوى بمقر الأمم المتحدة فى نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية فى يوليو القادم لعام2020.

ليبيا وواقع الاقتصاد العالمى

وحيد الجبو

تهدف كل دول العالم الى توفير الرفاهية والحياة الكريمة لشعوبها من خلال بناء اقتصاد وطني قوي يعتمد على زيادة الانتاج وتصدير الفائض وتقديم الخدمات المتنوعة لكل الراغبين فيها والتوجه الى الصناعة سواء كانت صناعات استراتيجية او تحويلية وتصديرها .

اما عن ليبيا لديها استحقاق للمشاركة في الصادرات الى السوق الدولي على ان لا تقتصر هذه المشاركة على تصدير النفط فقط وبالتالي الاعتماد على الاقتصاد الريعي بل يجب تنويع الصادرات و تطويرها حتى تأخذ ليبيا موقعها في الأسواق التجارية الدولية و اضافة قيمة اقتصادية.

و اذا كان هناك من يؤكد ان العالم قادم على أزمة اقتصادية كبيرة في السنوات القادمة بسبب الصراع على الاسواق وتفاقم الحرب التجارية و المخاطر الامنية لكن المتغيرات الجيوسياسية و الاقليمية و الدولية لا يمكن تحديد زمن الازمة و خاصة ان التطورات و المؤشرات الحالية تؤكد قرب حدوث الازمة لعدة اسباب ومنها يعود الى تزايد الانتاج وتفوق العرض على الطلب في الصين مثلا الامر الذي أدى الى تكديس البضائع و السلع و التي تفوق الطلب اضافة الى اعتماد التقنية والطاقة البديلة على المستوى العالمي في الانتاج يفوق حاجة الاسواق الدولية واغراقها بالسلع والذي له أثار سلبية عن الاستخدام غير حكيم للتقنية الصناعية مع تفاقم الزيادة السكانية وتوجه السكان الى المدن وخاصة المدن الصناعية وتغير انماط الاستهلاك وحيث ان هناك تفاوت كبير بين العرض و الطلب الدولي واتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية و المعيشية والذي أدى الى تعدد ردود الفعل الناجمة عن العائد الاقتصادي للدول و الافراد وهو بدوره ينتج النزاعات و الصراع السياسي وتنامي الفساد وكثرة المظالم حتى تدفع بالناس التظاهر و الاعتصام بالشوارع احتجاجا عن ترسخ الفوارق الطبقية و الخسار العادلة الاجتماعية مما يشكل أثر على المنظومة الاقتصادية العالمية.

كذلك تؤدي السياسات الاقتصادية والمالية الحالية في العالم إلى أزمة ثقة و شلل في القيادات الادارية للشركات الاستثمارية الكبرى لعدم القدرة على التنبؤ بامكانية تحقيق عائد استثماري مما يدفع تلك الشركات الى تكديس نشاطها في مجالات محددة و انحسار التنوع الاقتصادي او الامتناع عن الاستثمار خوفا من المخاطرة براس المال على مستوى العمالقة الاقتصاديين اما على المستوى الدول النامية فالأمر يختلف فهي تحاول من عقود زمنية ان تطور اقتصادها عبر مقاربات تعتمد على الدول و الحكومات و القطاع العام و تهمش القطاع الخاص رغم انه سيستفيد من التكامل الاقتصادي الاقليمي ومن خلال تعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة و تحديد نقاط الضعف المشتركة و احالة التوصيات للحكومات التفادي ذلك واقامة التعاون و الشراكة مع القطاع الخاص الذي يجب ان يتجاوز تمويل المشاريع وان يتحول الى تكامل في الرؤية و التفكير بين القطاعين العام و الخاص وفتح الاسواق و حرية الحركة وتيسير التعاملات و تقديم البيانات واهميتها في نجاح الشركة لكن التحديات ماثلة امام الكثير من الشركات الوطنية لكن الدول المتقدمة لديها شركات بها انظمة لتبادل المعلومات مع ضوابط الخصوصية ولعل مانعاني منه في ليبيا تضارب المصالح بين القوة الاقتصادية اذا جاز التعبير حيث لدينا سلع رديئة و معايير مختلفة فيما نحتاج ومن اجل قبول الانتاج الليبي في الاسواق العالمية نحتاج لتوحيد المواصفات على مستوى المنطقة الغربية .

ولكي يتمكن القطاع الخاص من المساهمة في تنمية الموارد المالية للبلاد و التنويع الاقتصادي وتحويل الاهداف الى واقع يحتاج هذا القطاع للارتقاء بالصناعة وتخطي التحديات الى امور منها تحسين البنية التحتية من النقل والمواصلات و الطاقة الكهربائية و الاتصالات و تشجيع عمليات تسويق السلع والخدمات في الاسواق الخارجية وتقديم الحوافز للمصدرين لتأمين وضمان الصادرات بهدف زيادة وتنويع الصادرات الليبية والعمل على الحصول على المزايا التفضيلية مع الدول الاخرى والتكتلات الاقتصادية الخارجية وتقديم المعلومات لهم والاستشارات وتقديم المساعدة لهم لتجاوز الصعوبات التقدير والبحث عن اسواق جديدة لي انتاج القطاع الخاص وكذلك تأسيس جهاز عام يعمل على تقديم الخدمة للمصدرين وتقديم الدعم المالي والفني والاداري للمصدرين وتقديم القروض المصرفية لي نجاح برنامج التصدير ومتابعة انتاجهم من حيث الجودة والمواصفات والتعبئة والتغليف والفرز وفق معايير عالمية للسلع ووضع علامة تجارية مميزة كعلامة جودة للصادات الليبية .

إيقاف النفط وجهات نظر

إبراهيم السنوسي

أصبح موضوع إقفال الموانئ و الحقول النفطية في الهلال النفطي وميناء الحريقة الشغل الشاغل للناس وأصبح الحديث فيه جزء أساسي من كلام أغلبهم هذه الأيام ويـزداد النقاش والـجدال فيه كلما ارتفع الدولار أو انخفض أو زادت أسعار السلع و الخدمات أو هبطت.

ولأني مثل باقي أبناء شعبنا الكريم تجاذبت مع الكثير من الأصدقاء أطراف الحديث بل ليست الأطـراف فحسب فقد غصت معهم إلى داخله فلم نترك شاردة و لا واردة عن النفط و الغاز و موانئ التصدير و مصافي التكرير و محطات الوقود و جودة زيوت السيارات و البنزين و الديزل و تهريبهما و عـدد المهربين و دعـم الـوقـود وعـدد السيارات التي يمتلكها شعبنا و المقيمين معه معرجين على توقف النفط من سنة 2013 حتى 2017 بحجة "النفط يصدر من غير عدادات قياس" منتهين بالتساؤل أين دهب جظران؟؟ وهل تم تركيب عدادات من بعده ؟ أم أن التصدير تم بعد قياسه اعتباطا رغم أن خزاناته معروفة الكم و القياس و سفن نقله كذلك .. المهم ما علينا فيما مضى فرد الفائت محال رغم أن أحد الأصدقاء عندنا نقاشنا أخذه شيء من الحزن و الامتعاض على إيقاف تصدير النفط في تلك السنوات التي وصل فيها سعر البرميل إلى 120 دولار فسألني لصالح من أوقف جظران النفط و أيده في حينه الكثيرون ؟ فقلت له يا صديق العزيز لا تبحث عن الإجابة لأن عقولنا لا تفقه في السياسة ولا تفهم في قيادة الدول لذلك أتركها لأهلها أمثال من اكتشف أن النفط الليبي يباع من غير عدادات و أكد لنا بأن بين يديه الأوراق و المستندات لكنه اختفى بعد ما تحقق له الغرض و سكت عن الكلام بعد أن صار له الهدف .. المهم رد الفائت محال و نحن أبناء اليوم وها هو النفط أبو النعم وسيد النقم يعود من جديد ليتوقف ويعود نقاش توقفه عن السيلان يتصدر الأخبار و البرامج و حلقات النقاش ويصبح على رأس اهتمامات المسؤولين وأصحاب القرار.

أحد الأصدقاء يدعم أيقاف تصدير النفط لأن إيراداتها تنفق في غير محلها و يسرقها من يسرق و أصر على أن السائل الأسود يبقي في أحضان الأرض أفضل من تصديره حتى و إن بلغ سعر البرميل 200 دولار بالرغم من أن هذا الصديق زاد رتبه من خمس سنوات ستة أضعاف و منحت له سيارة جديدة من جهة عمله مع كوبونات بنزين مجانية رغم أنه يعمل في جهة سيادية لا تنتج شيء و لا تعمل في أي شيء إلا كتابة التقارير و التقارير التي لا تنتهي إلا بتقرير مكرر لا يختلف عن سابقه إلا في زيادة الأسماء و الأرقام

صديق أخر له وجهة نظر أخرى شبيهة بالسابقة إلا أن مرتبه لم يزد غير ضعفين فقط وتحصل على منحة أرباب الأسر كغيره من الليبيين ولربما حتى غير الليبيين تحصل عليها فخيرنا كثير ولا ضرر من أن يطال الأخرين من دول الجوار! هذا الصديق رغم أنه لا يذهب لعمله إلا يوم في الأسبوع وأحيانا لا يذهب أصلاً يرى متيقناً بأن النفط لا يستفيد منه الليبيين و أن يبقى سائلاً في باطن الأرض خير من أن يُصدر للخارج رغم أن مرتبه من الخزانة العامة ومرتب زوجته المعلمة خارج الملاك كذلك، ما علينا ربما ينتج في شيء ذا قيمة لا علم لي به!.

أخر يرى بأن بقاء النفط في أعماق الأرض لا فائدة منه و تفويت فرص مؤكدة للبيع بأسعار السوق هذه الأيام يضر و لا ينفع وسيعود بليبيا إلى ما قبل برنامج الإصلاحات الاقتصادية و سيتسبب في ارتفاع أسعار العملات و السلع و الخدمات و سنشهد أيام كتلك التي عشناها عندما وصل سعر الدولار لتسعة دينار رغم أن هذا الصديق يعمل لحسابه الخاص لكنه متخوف من يكسُد عمله وتتضرر مصالحه ويعيش أيام عجاف.

أخرون يرون بأن توقف النفط ربما يكون نعمة ولربما تنقلنا هذه المحنة من الاعتماد عليه مصدرا وحيداً منفرداً للدخل إلى ابتكار مصادر دخل أخرى فليبيا فيها موارد عديدة غيره لكن سطوع نجم النفط غلب عليها وتسبب في إهمالها و الاستغناء عنها ومنذ تصديره منتصف الستينات وليبيا تعاني مشاكل لا حصر لها وصراع على السلطة وتسبب في توقف المصانع المحلية و المشاريع الزراعية وقادنا لاستيراد كل ما نحتاجه من إبرة الخياطة حتى الطائرة، لذلك فإن توقف تصدير النفط لسنوات قادمة هو حل مثالي رغم أنه قاسي جدا على كل الشعب الليبي فقيرهم و غنيهم كبيرهم وصغيرهم الذي تعود على انتظار ما تجود به الدولة من ريع النفط، فلن يعد هناك ما سيسرق و لن يجد الفساد مرتعاً خصباً له و سيتوقف تهريب الوقود لأنه حينها لن نجد وقودا مدعوماً و لا اعتمادات و لا سعر صرف رسمي ، سيعود التفكير في العمل بجد في إنشاء مصانع وورش و معامل وإصلاح الأراضي وتعمير المزارع سنتخلص من عبودية النفط وتحكمه فينا.

هل صحيح أن النفط سيد النقم وجالب الشر و ملك "التنابلة" ومعلمهم مثلما يقول صديق أخر أم أننا نحن لم نعرف كيف نتعامل معه وفيما نسخره فهناك عشرات الدولة النفطية أقامت مجداً منه و أسست حضارة وشيدت عمارة وتقدمت في شتى المجالات فصارت مضربً للأمثال و قـدوة لباقي الأمـم و الشعوب.

أعتقد جازما أن طريقة تفكيرنا من داخل الصندوق و شكل تعاملنا هي التي جعلت من النفط نقمة لا نعمة وجالب للهموم و الشر فالنفط في حد ذاته لا يستطيع أن يفعل ما نحن فيه اليوم بل كان وراء تقدم أمم وتطور شعوب وكان سببا في سعادة الملايين من البشر و أما التعاسة التي أصابتنا فمن المؤكد أن لنا يد فيها و أن نمط عيشنا هو سبب حزننا وتبقى وجهات النظر المذكورة مقبولة و إلى أن نتغير ونغير يبقى الحال على ما هو عليه.

مصفاة كويتية بـ6,8 مليارات دولار في الأردن

انتظرت محافظة معان الصحراوية جنوب الأردن استثمارات ضخمة تنقذ ساكنيها من حالة الفقر التي يعيشونها، وتوفر فرص عمل لأبنائها المتعطلين لسنوات طويلة.

حتى جاء الإعلان الكويتي عن إقامة مشروعي مصفاة للبترول ومجمع للبتروكيماويات برأس مال 6.8 مليارات دولار؛ موزعة بين 3.8 مليارات دولار لمصفاة للبترول، وثلاثة مليارات لمجمع البتروكيماويات.

حيث يرى خبراء أن هذا المشروع سيوفر عشرات آلاف فرص العمل، سواء مباشرة دائمة في المشروع نفسه للعمالة الأردنية التي سيتم تدريبها وتأهيلها، أو غير مباشرة مؤقتة لعدة سنوات، من خلال مقاولات بناء المصفاة ومجمع البتروكيماويات.

ويتوقع المستثمرون القائمون على المشروع بدء التشغيل الرسمي للمصفاة وإنتاجها في منتصف عام 2024 القادم، مع إمكانية بدء الإنتاج التجريبي خلال ثلاثة أعوام.

أصحاب المليارات يملكون أموالا تفوق ما تملكه شعوب العالم

يمتلك أصحاب المليارات في العالم الذين ارتفع عددهم إلى 2153، حاليا أموالا تفوق ما يملكه أكثر من 60% من شعوب العالم، وفق ما أكدت منظمة أوكسفام غير الحكومية.

المنظمة أشارت إلى أن تركز الثروات على حساب النساء خصوصا، يأتي في طليعة أوجه التفاوت.

وأكد مسؤول أوكسفام في الهند أميتابه باهار الذي سيمثل المنظمة هذا العام في منتدى دافوس الاقتصادي السنوي في بيان أنه "لا يمكن حل (مشكلة) الهوة بين الأغنياء والفقراء من دون سياسات متعمّدة لمكافحة التفاوت".

تفاوت فاضح

من جهتها، شددت المتحدثة باسم أوكسفام في فرنسا بولين لوكلير في البيان نفسه على أن "حالات التفاوت الفاضحة هي في قلب الانقسامات والنزاعات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم هي ليست أمرا حتميا إنما نتيجة سياسات تخفّض مشاركة الأكثر ثراء في جهود التضامن عبر الضريبة، وتُضعف تمويل الخدمات العامة".

وبحسب أرقام المنظمة غير الحكومية التي تستند منهجيتها على معطيات تنشرها مجلة فوربس ومصرف "كريدي سويس" ويعترض عليها بعض الخبراء الاقتصاديين، يمتلك 2153 شخصا حاليا أموالا أكثر ممن يملكها 4.6 مليارات نسمة الأشد فقرا ويمثلون 60 % من سكان العالم.

ويشير التقرير إلى أن ثروة الـ1 % الأكثر ثراء في العالم تمثل أكثر من ضعف مجموع الثروة التي يملكها 6.9 مليارات نسمة هم الأقل ثراء، أي 92 % من سكان العالم.

كما يشير التقرير إلى أن أغنى 22 رجلا في العالم يملكون أكثر من جميع النساء اللاتي يعشن في أفريقيا.

واقترح تقرير المنظمة أن تسديد أثرياء العالم ضرائب إضافية بنسبة 0.5 % على ثرواتهم على مدى العقد المقبل سيكون كافيا لخلق 117 مليون وظيفة في مجالات مثل رعاية المسنين والأطفال والتعليم والصحة.

تراجع معدل الصادرات الإيطالية

أظهرت بيانات نشرها المعهد الوطني الايطالي للإحصاء (إستات) تراجعاً في الصادرات الإيطالية في شهر نوفمبر الماضي حيث إنخفضت بنسبة 4.2 % مقارنة بشهر أكتوبر من نفس العام وبنسبة 3.2 % على أساس سنوي.

ونوه المعهد الوطني للإحصاء بأن هذا التراجع في الصادرات يتعبر الأكبر منذ يونيو 2011.

ومع ذلك، يوضح (إستات) أن انخفاض الصادرات "تأثر بشكل كبير بالتحركات العرضية ذات التأثير العالي (بناء السفن) إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي المسجلة في أكتوبر 2019 ونوفمبر 2018".

بفرض ضرائب بنسبة 25 %

ترامب يهدد السيارات الأوروبية

هدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، من منتدى دافوس الاقتصادي في سويسرا من جديد بفرض ضرائب على قطاع السيارات الأوروبي، وذلك بعد تهديد مماثل من وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين.

وقال ترامب في مقابلة إن التفاوض مع الاتحاد الأوروبي أصعب من التفاوض مع أي طرف آخر، لقد استفادوا من بلدنا على مدى سنوات عديدة"

مضيفا أنه في نهاية المطاف إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق تجاري (مع الاتحاد الأوروبي)، سنفرض ضريبة بنسبة 25 % على سياراتهم".

أرقام حقائق عن تجارة الحيوانات

الدواجن في المقدمة

تعج بحار ومحيطات العالم وطرقه بحيوانات المزارع، حيث تم شحن ما يقارب مليارين من الماشية والأغنام والدواجن والخنازير بالشاحنات أو السفن كصادرات عام 2017، في رحلات تتراوح بين بضع ساعات وستة أسابيع وأكثر.

وقالت صحيفة غارديان البريطانية إن الدجاج يقع في أعلى قائمة الحيوانات التي يتم تصديرها، إذ تضاعفت كمية الدجاج الحي التي يتم نقلها في جميع أنحاء العالم 16 مرة في خمسين عاما.

كما ازدادت أعداد حيوانات المزارع الحية الأخرى التي يتم تصديرها بشكل كبير خلال نصف القرن الماضي، وفقا لبيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو).

الأسواق الرئيسية للواردات

قالت الصحيفة إن الدافع وراء هذه التجارة هو الشهية في جميع أنحاء العالم، ولكن الشرق الأوسط يعد مستوردا رئيسيا للأغنام منذ أن تم جمع السجلات لأول مرة من قبل منظمة فاو في ستينيات القرن الماضي، حيث استورد الأردن وحده أربعمئة ألف رأس من الغنم عام 2017، إضافة إلى ما تستورده السعودية ودول أخرى.

ونبهت الصحيفة إلى أن هذه الأرقام لا تشمل استيراد الدجاج الحي، حيث إن تلك الأرقام كبيرة جدا لدرجة أنها قد تشوه الرسوم البيانية.

مناطق التصدير

تقول الصحيفة: إذا قمنا بإدراج أرقام الدجاج في قائمة أكبر المصدرين فستكون هولندا في المقدمة، وإن كانت -مع استبعاد الدجاج الحي- هي ثاني أكبر مصدر للخنازير الحية والأبقار والأغنام والماعز بعد الدانمارك التي تقع في المقام الأول بسبب تجارة الخنازير الكبيرة البالغة 6.2 ملايين عام 2017 مع بولندا.

وتعد أستراليا مصدرا رئيسيا للأغنام والماشية منذ بدء سجلات الفاو، لكن أعداد صادراتها قد انخفضت بعد أن بلغت 6.5 ملايين عام 2000.

الدجاج

تهيمن البلدان الأوروبية على سوق تصدير الدجاج الحي، حيث استطاعت هولندا وألمانيا وحدهما تصدير ما يقرب من سبعمئة مليون دجاجة عام 2017، إلا أن نسبة كبيرة من صادرات كلا البلدين من الدجاج تذهب إلى البلد الآخر.

كما صدرت هولندا 16 مليون دجاجة إلى المملكة المتحدة، أربعة ملايين إلى تايلند، ومليونان إلى كل من أوغندا وروسيا عام 2017، أما معظم صادرات الدجاج الحي من بلجيكا والتشيك والمجر فتذهب إلى دول أوروبية أخرى.

بوينغ 777 إكس تكمل أول رحلة لها بنجاح

أكملت بوينغ بنجاح أول رحلة لأكبر طائرة ركاب في العالم ذات محركين من طراز 777 إكس حيث هبطت الطائرة التي يبلغ طولها 252 قدما في بوينغ فيلد قرب وسط سياتل بعد طيرانها لأول مرة أكثر من ثلاث ساعات، فيما يمثل بداية عام من الاختبارات قبل دخولها الخدمة عبر القارات في 2021 .

مقارنة مع أرقام نهاية 2018

ارتفاع احتياطات تونس من النقد الأجنبى 42 % خلال يناير

نما احتياطي تونس من النقد الأجنبي، بنسبة 42.3 بالمئة خلال يناير 2020، مقارنة مع الأرقام المسجلة بنهاية 2018، وفق ما أوردته بيانات رسمية.

وجاء في بيانات البنك المركزي التونسي ، أن احتياطي النقد الأجنبي للبلاد بلغ خلال الشهر الجاري، 19.39 مليار دينار (آي ما يعادل 6.69 مليار دولار)

كانت قيمة الاحتياطي سجلت بنهاية 2018، نحو 13.314 مليار دينار تونسي (4.7 مليارات دولار).

وتغطي قيمة احتياطي النقد الأجنبي الأخير واردات البلاد السلعية لمدة 112 يوميا، مقارنة مع 81 يوميا بنهاية 2018.

ويعاني الاقتصاد التونسي تحديات اقتصادية ومالية، أبرزها ارتفاع عجز الميزان التجاري بنسبة 2 بالمئة على أساس سنوي في 2019، إلى 6.85 مليارات دولار.

وبحسب بيانات رسمية، بلغت نسبة التضخم في تونس خلال 2019، نحو 6.7 بالمئة، متراجعة من 7.3 بالمئة خلال 2018.

مقارنة مع 4.3 % فى 2018 حسب إدارة الجمارك

تراجع التضخم السنوى بالجزائر إلى 2 % خلال 2019

تراجع التضخم السنوي في الجزائر إلى مستوى 2 بالمائة خلال 2019، نزولا من 4.3 بالمئة خلال 2018.

وقالت إدارة الجمارك، في بيان، إن معدل التضخم بلغ 2 بالمائة حتى ديسمبر/ كانون أول 2019، بحسب الوكالة الجزائرية الرسمية للأنباء.

وبلغ معدل التضخم 4.3 بالمئة في 2018.

ويمثل تطور أسعار الاستهلاك على أساس سنوي حتى ديسمبر 2019 متوسط معدل التضخم السنوي، الذي يتم احتسابه استنادًا إلى 12 شهرًا الممتدة من يناير إلى ديسمبر 2019، مقارنة بالفترة نفسها من 2018.

وبخصوص التغيرات الشهرية حسب فئة المنتجات، انخفضت أسعار السلع الغذائية بشكل طفيف بنسبة 0.3 بالمائة في ديسمبر 2019.

وعزت إدارة الجمارك الجزائرية هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار المنتجات الفلاحية (الزراعية) الطازجة مدفوعة أساسًا بانخفاض أسعار اللحوم البيضاء (17.7 بالمائة) والفواكه (13 بالمائة) والبيض (6 بالمائة).

وتعاني الجزائر أزمة اقتصادية منذ أكثر من 5 سنوات ونصف؛ بسبب تراجع أسعار النفط في السوق الدولية.

وتقول السلطات إن البلد فقد نحو نصف دخله من النقد الأجنبي، حيث انخفض من 60 مليار دولار في 2014، إلى حولي 35 مليار دولار في 2019، وفق تقديرات أولية غير رسمية.

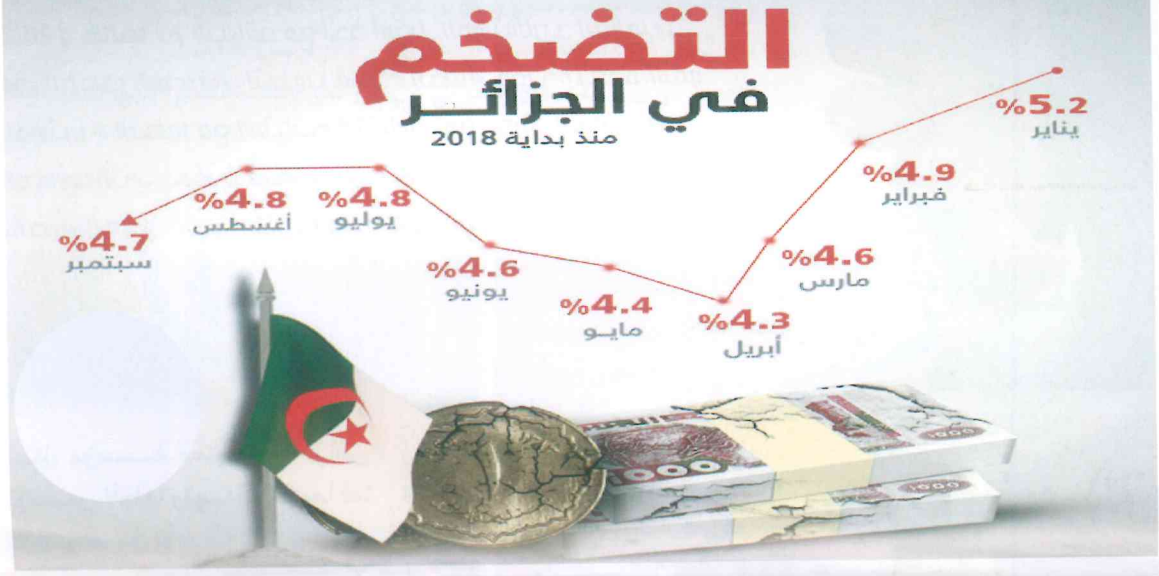

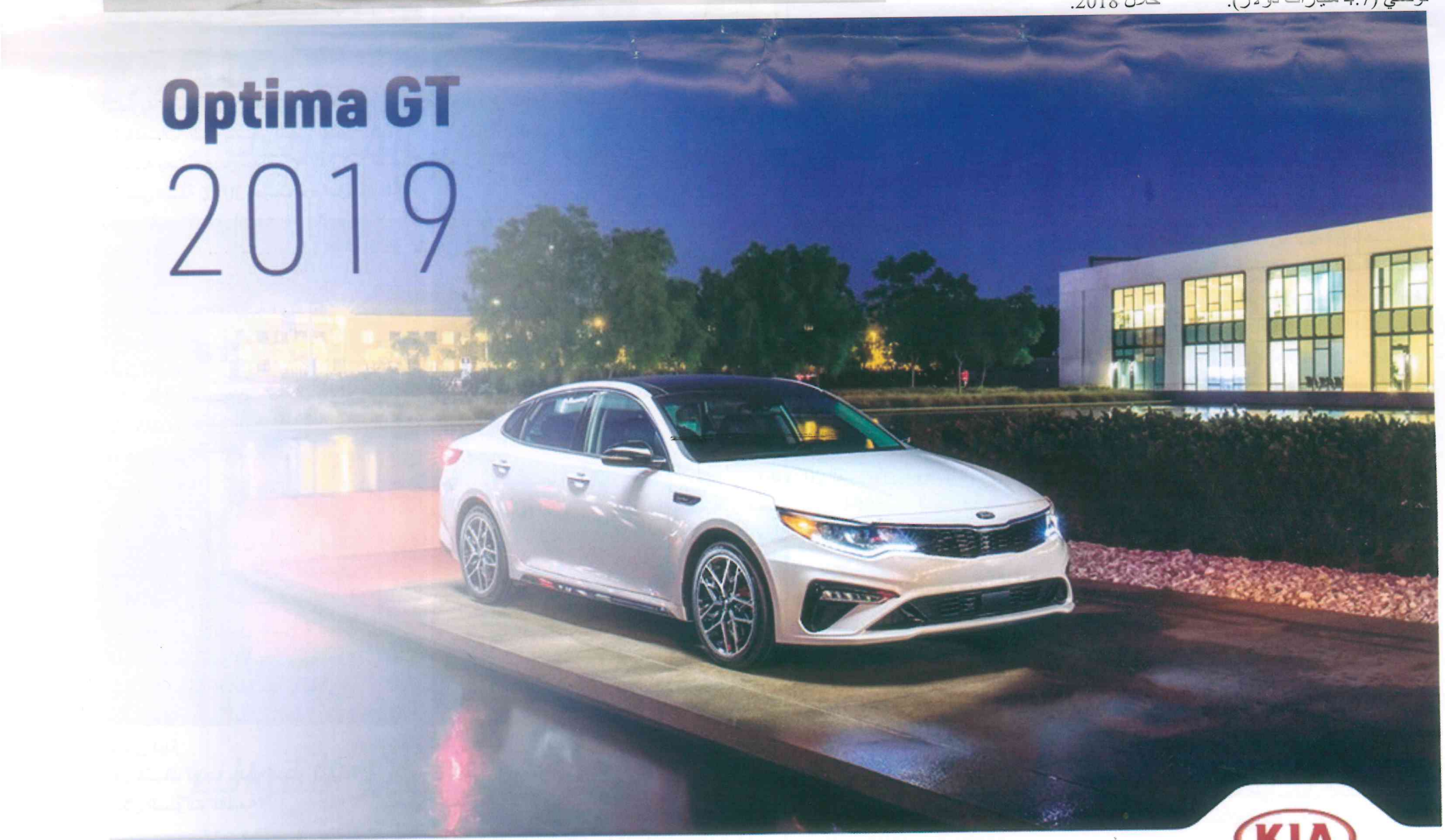

العبيدى ..

فى مصرف السراى نضع راحة الزبون فوق كل إعتبار

تأسس مصرف السراي عام 1997 كمؤسسة مصرفية ليبية تحت اسم (المصرف الأهلي طرابلس) و تحول في في عام 2007 إلي شركة مساهمة ليبية بإدارة جديدة تحت اسم (مصرف السراي للتجارة و الاستثمار) وتم تعيين مجلس إدارة جديد ومدير عام للمصرف عام 2012 و خلالها تم التعاقد مع أحد أفضل المستشارين العالميين في القطاع المصرفي لتطوير قاعدة انطلاق جديدة تدعم النمو المستمر و التطور مع استراتجية تتناسب مع قدرات المصرف و المجالات التي يحظى فيها بمزايا تنافسية ولاجل التعريف أكثر بمصرف السراي (أتيب) كان لنا هذا الحوار مع السيد المدير العام فاروق العبيدي.

حاوره :معاذ الفرجاني.. زكريا أبوظهير
تصوير.. حازم تركية

عدد زبائن (أتيب) يفوق 20 ألف زبون وحجم رأس مال المصرف 100 مليون دينار

لكل مؤسسة مصرفية أغراض تؤسس لأجلها وتهدف لتقديما فما الاغراض و الأهداف التي تأسس عليها المصرف؟

مصرف السراي هو مؤسسة مصرفية تتشابه مع باقي المصارف التجارية الأخرى من حيث المنتجات و الخدمات لكنه يسعى للتميز عنها خاصة بعد تعيين مجلس الإدارة الحالي سنة 2012 حيث حصل تغيير في الاستراتيجية و الهيكلية العامة للمصرف فتم إعادة الهيكلية بشكل جديد يحاكي ما هو موجود في المصارف العالمية ؛ وتم تطوير استراتيجية العمل في المصرف بحيث يكون المصرف الرقمي الأول في ليبيا و كذلك أن نصبح المصرف الأول للشركات من ناحية الخدمات .

ما حجم رأس مال المصرف ؟

في سنة 2019 تم طرح رفع رأس المال 33 من مليون دينار في إكتتاب عام إلى 100 مليون وذلك لغرض مجابهة تنامي حجم تمويل الأعمال وتغطية زيادة عمليات التجارة الخارجية و الإنفاق على الأصول الثابتة نتيجة نمو الأعمال و توسيع نشاط الصيرفة الإسلامية بالمصرف و أصبحت حقوق الملكية تتجاوز 233 مليون دينار .

هل هناك توجه جديد نحو الزيادة خلال السنوات القادمة؟

زيادة رأس المال تخضع لقوانين و التزامات المصارف اتجاه المصرف المركزي لتقويه قوائمها المالية و أظن أن رفع رأس المال من 33 مليون الى 100 مليون دينار يعتبر مبلغ معتبر مع علاوة اصدار تتجاوز 150 مليون دينار لتصبح حقوق الملكية تقريبا من 200 مليون أو 230 مليون دينار بذلك أصبحت للمصرف قاعدة مالية معتبرة وصلبة.

هل يوجد مانع على زيادة رأس المال بشكل مفاجئ ؟

رأس المال يخضع لقوانين رقابية وضوابط معينة موضوعة من المصرف المركزي وأيضاً قوانين سوق المال الليبي ويجب أن تتم الموافقة من المساهمين في اجتماع للجمعية العمومية غير العادية يتقرر فيها رفع رأس المال عبر طرح الأسهم أو إصداره ويجب أخذ الإذن من المصرف المركزي لزيادة رأس المال.

ما هي المنتجات المصرفية التي يقدمها (أتيب) ؟

لدينا كل المنتجات و الخدمات المصرفية المختلفة كباق المصارف التجارية الأخرى لكن ميزة مصرف السراي (أتيب) أنه يقدم خدمة ليست موجودة في المصارف الأخرى وهي الابتكار التكنولوجي فكل إجراءاتنا داخل المصرف ترتكز على الزبون ؛ بمعنى أن الزبون له القدرة انه يتم معاملته عند بعد وهو في مكان عمله أو مكتبه بدون أن يقوم بزيارة المصرف. فنحن في (أتيب) نعتمد على الابتكار الرقمي في كل اجراءاتنا سواء عن طريق الهاتف الأرضي أو استخدام برامج الهاتف المحمول أو البريد الالكتروني وسيجد الزبون من يستمع له و يلبي جميع طلباته.

ما عدد زبائن (أتيب) وهل هناك إستهداف لشريحة معينة من الزبائن ؟

عدد زبائن (أتيب) يفوق 20 ألف زبون معظمهم أفراد منهم تقريبا 2500 شركة وجميع زبائننا الكرام نعاملهم معاملة متميزة دون تمييز سواء فرد أو شركة فالاهتمام والاعتناء بالزبائن هو أحد قيمنا بمصرف السراي لكن المعاملات والخدمات المصرفية من المؤكد أنها تختلف من زبون الاخر و كلا حسب حجم تعاملاته يحتاج لوضع هندسة مالية ومصرفية منضبطة تلبي رغبات جميع الزبائن .

عرف عن (أتيب) استخدامه التقنية في تقديم خدماته لزبائنه . **كيف وجدتم قبولهم لهذا الأسلوب و خاصة أن من الزبائن كبار سن ولا يفقه كثيرا في التكنولوجيا ؟**

التكنولوجيا الحديثة هي تسهل الخدمة والمعاملات فلو رجعنا قليلا بتاريخ مصرف السراي أو المصارف الأخرى فقد كانت الخدمات فيها كلها يدوية من خلال تعبئة نماذج ورقية ولا يوجد ربط بين الفرع و الفرع الاخر و لا الفروع و إدارتهم الرئيسية أي أن القيد يتحول من فرع للإدارة العامة بشكل يدوي اما في وقتنا الحالي التحويل لا تأخذ المعاملة المصرفية خمسة دقائق من تعبئة النماذج أو حتى عن طريق الموبايل أو البريد الالكتروني أما فيما يخص أن كبار السن فالحمد لله شريحة واسعة منهم يستخدمون الهواتف الذكية بشكل جيد و يتعاملون بشكل سليم ومع هذا لدينا موظفين لهم علاقة مباشرة مع الزبائن يشرحون لهم كيف تكون استخدم التقنية التي يعتمدها (أتيب) ومن لم يستطيع منهم التعامل سيجد الاهتمام الكافي و المعاملة الحسنة التي تليق بزبائننا عند زيارتهم لاحد فروع (أتيب).

ما الذي يتميز به (أتيب) عن بقية المصارف التجارية في ليبيا؟

من المؤكد أن (أتيب) يتفوق على المصارف الأخرى من ناحية جودة وسرعة الخدمات كذلك المنتجات الموجودة لدينا ليست موجودة في المصارف الثانية خاصة المنتجات التي فيها ابتكار تكنولوجي يعني على سبيل المثال فتح حسابات ببصمة الإصبع وبصمة اليد وبصمة العين وهذا يعطي ميزة تخزين بيانات الزبائن عبرها فبمجرد أن يضع الزبون بصمة إصبعه أو عينه أو وجهه يظهر اسمه و بياناته كافة والغاية من بصمة العين واليد حتى لا يحدث وتقضي على التحايل.

كم لديكم فرع وهل تفكرون في إفتاح المزيد منها ؟

استراتيجية مصرف السراي تتركز على أن يكون مصرف للشركات مع استقطاب للأفراد موظفي الشركات التي لهم حسابات داخل المصرف أو استقطابهم عن طريق التقنية الحديثة على سبيل المثال نحن حاليا

ميزة مصرف السراي (أتيب) أنه يقدم خدمة ليست موجودة في المصارف الأخرى وهي الابتكار التكنولوجي

لدينا خمسة فروع في ليبيا منها أثنان في بنغازي أحدهما فرع (أتيب) و فرع نماء تمويل

نطمح اننا نفتتح في اهم المدن الليبية يعني (طرابلس /بنغازي/مصراته/ مدن الجنوب) في المناطق الأكثر حيوية وفيها نشاط وهدفنا الرئيسي الشركات وبالتالي الموظفين فيها . وحاليا (أتيب) يتم من خلال الأفكار الإبداعية فحاليا نسعى لتعميم فكرة الفرع الالكتروني وهي قيد الانشاء وستكون مفاجئة 2020 وهو عبارة عن آلة لكنها فرع في حد ذاتها تقوم بجميع العمليات المصرفية و لا تحتاج لمقر كبير و لا عدد من الموظفين و يمكننا إفتتاح حتى 100 فرع منها دعم المشروعات الصغرى أو المتوسطة من إهداف المصارف **فهل لديكم في (أتيب) خطة لتمويلها؟**

اكيد نحن نعلم ان المشروعات الصغرى و المتوسطة هي محرك الاقتصاد ومصرف السراي أو أتيب معني بالتنمية و تحريك الاقتصاد ؛ و تمويل الاقتصاد يأتي عبر تمويل الشركات الصغرى و المتوسطة كان لدينا منذ سنوات خاصة بعد صدور قانون إلغاء الفائدة خطة للتحول إلي المعاملات التمويلية حسب الشريعة الإسلامية لتمويل المشروعات الصغرى المتوسطة حيث تم استحداث إدارة كاملة للمشروعات الصغرى و المتوسطة و أصبحت لدينا كذلك تمويلات لها حيث بلغت هذه التمويلات من أخر 2018 تقريبا 40 تمويل.

ما نوع المشروعات التي تم تمويلها في السابق ؟

منها مشاريع استثمارية و أخرى مشاريع في مجال التكنولوجيا و كذلك وتمويل رأس المال العامل و التمويلات المقدمة من المصرف قصيرة المدى و متوسطة و طويلة ومعظمها استثمارية

أين تضع (أتيب) بين المصارف الليبية الأخرى ؟

السراي بكل امانه ودون تحييز وحسب الاحصائيات الأخيرة من ناحية المعاملات الخارجية يأتي في المرتبة السابعة قياسا بمصارف أقدم و أكبر من حيث حجم التعاملات في ليبيا ومن حيث جودة الخدمات والابتكار في المنتجات أظن أن مصرف السراي بكل أمانه هو من العشرة المصارف الأولى بين بلدان المغرب العربي تونس المغرب الجزائر وبأذن الله من ليبيا نستطيع أن نحقق الكثير من الاعمال و نصل إلى مستويات عالمية من حيث المنتجات المبتكرة وجودة الخدمات.

هل لكم طموح في افتتاح فروع خارج ليبيا ؟

لدينا خمسة فروع في ليبيا منها أثنان في بنغازي أحدهما فرع (أتيب) و فرع نماء تمويل و في طرابلس في فرعان أحدهما فرع شارع السعدية ميزران وسط طرابلس و فرع قرجي وفرع نماء تمويل يعني وبالنسبة للافتتاح فروع للمصرف خارج ليبيا بعد استكمال خططنا للتطوير عمل المصرف داخل ليبيا نستطيع إفتتاح فرع في تونس فمعظم الزبائن يسافرون إلى تونس ومنهم من هو مقيم فيها و لديها أعمال تجارية هناك.

ما مدى التعاون بينكم وبين مصرف ليبيا المركزي ؟

مصرف السراي يمتثل للقوانين الرقابية ويخضع لرقابة مصرف ليبيا المركزي وهناك تعاون مباشر مع مصرف المركزي ونلتزم بالمنشورات الصادرة عن المركزي و ننفذها فور صدورها.

هل سبق و أن تم فرض عقوبات أو غرامات عليكم من المركزي ؟

كما قلت السراي ممتثل للمناشير والقوانين و تم استحداث وحدة الامتثال وغسيل الأموال حيث يعتبر(أتيب) من ضمن المصارف التي وضعت سياسات وإجراءات الامتثال ويعتبر قدوة للمصارف الأخرى و هذا الأمر يشهد بيه مصرف ليبيا المركزي أغلب المؤسسات و الشركات تساهم في خدمة للمجتمع **ماذا قدم أتيب ضمن برنامج المسؤولية الاجتماعية؟**

لدينا مساهمة على مستوى المحافظة على البيئة و كذلك لدينا مساهمات تخص فئة ذوي الاحتياجات الخاصة.

وهنا أريد التطرق لنماء تمويل وهو برنامج دعم للمشاريع المتناهية الصغر أو التمويل الأصغر في ليبيا حيث يعتبر السراي أول مصرف في تاريخ ليبيا يطلق مشروع نماء تمويل للمشاريع متناهية الصغر او تمويل الأصغر وهذه التمويلات تتراوح من خمسة ألاف الى خمسة وعشرين ألف دينار وهذا نوعا ما من المسؤولية الاجتماعية اتجاه الشباب الذين لديهم أفكار إبداعية و مشاريع مفيدة و فترة السداد تتراوح ما بين سنتين إلي خمس سنوات بدأنا هذا المشروع في فرع في طرابلس بذات العماد وعندنا فرع في بنغازي

وكيف يكون التقديم للحصول على هذا النوع من التمويل ؟

التقديم يتم عبر الموقع الالكتروني لنماء تمويل ويستطيع أي شاب من الجنسيين التقدم بفكرته الخاصة بمشروعه الصغير حيث سيتم الاهتمام بها ودراستها دراسة جيدة و بإذن الله سيجد الاستجابة الكاملة من نماء تمويل و سيوجه له النصاح اللازم لمثل هذه المشاريع.

وفي الختام نشير إلى أن مصرف السراي أطلق خلال 2013 مشروع المنظومة المصرفية الحديثة و مشروع الهوية المؤسسية بالإضافة إلى مشروع تطوير بنية الأعمال و الرفع من مستوع الخدمات المقدمة في الفروع وهنا نشير أن (أتيب) حقق خلال سنة ربحا وصل إلى 11.7 مليون دينار ليبي.

السراي أطلق مشروع نماء تمويل للمشاريع متناهية الصغر خدمة للاقتصاد الليبي

مصرف السراي الأول في ليبيا استخداماً للتقنية المتطورة في المجال المصرفي

السراي يمتثل للقوانين الرقابية ويخضع لرقابة مصرف ليبيا المركزي

حول آراء و تنبوءات وتوقعات المتعاطين لموضوعات وقضايا الاقتصاد والمالية

علم الاقتصاد السهل الممتنع

د . محمد بوسنينة

ما اكثر أولائك الذين يدلون بدلوهم ويتبرعون بآراءهم فيما يجري على الساحة الاقتصادية في ليبيا اليوم ، بل حتى على مستوى الاقتصاد العالمي في بعض الأحيان، خصوصا في مطلع كل عام ، والعام المالي الجديد 2020 الذي يشكل مجالًا خصبًا للتوقعات والتنبوءات، وقد وصل الأمر إلى توقع كساد عالمي كبير خلال هذا العام .

وبالرغم من انه لا يوجد ما يمنع أي كان من ان يدلي برأيه حول أية قضية اقتصادية ، لا سيما وان الناس اليوم لا يهتمون بخلفيات ومؤهلات من يقومون بالتحليل والتوضيح والتعليق ومصدر معلوماتهم ، ممن وجدوا في القنوات الفضائية منابر للتعبير عن آراءهم ، أو من خلال غرف وصفحات وسايط التواصل الاجتماعي و منتديات الدردشة (مقاهي الإنترنت) الا ان السوءال الذي ينبغي طرحه بقوة هو ؛ على ما ذا يؤسس هؤلاء قراءاتهم وتنبؤاتهم واستنتاجاتهم حول مجريات ووقائع الأحداث الاقتصادية والمالية ؟ وماهي حجية ما يتوصلون اليه ويدلون به ؟

منهجيًا ، التوقعات التي يجريها الاقتصاديون من ذوي التخصص، حول القيم المستقبلية لبعض المتغيرات الاقتصادية ، مثل معدلات التضخم ومعدلات البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي ، أو الأزمات الاقتصادية .... إلى آخره ، تؤسس على تحليل للسلاسل الزمنية لبيانات تلك المتغيرات لعديد السنوات أو الشهور أو الفترات الزمنية المتعاقبة ، التي تتضمن وتعبر عن سلوك تلك المتغيرات عبر الزمن ، وتقييم للمركز المالية لمختلف المؤسسات المالية ، وتقييم مدى الإلتزام بالمعايير الرقابية الإحترازية الجزئية والكلية . وهناك شروط ينبغي توفرها في البيانات التي يستخدمها الاقتصاديون في اجراء التوقعات مثل الإستقرار، والكفاية ... إلى آخره . بل ان هذه البيانات تخضع لاختبارات احصائية للتأكد من صلاحيتها وكفاءتها لإجراء التوقعات قبل إستخدامها . كما أن القيام بتقدير توقعات لقيم بعض المتغيرات وإتجاهاتها قد يتطلب إستخدام نماذج اقتصادية قياسية تكون موءسسة على إطار نظري سليم وفهم عميق للعلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية. وبالمثل لمن يستخدم البيانات المقطعية أو الموسمية أو المسوحات، ينبغى التأكد من مدى تكامل تلك البيانات واتساقها وكفايتها حتى يمكن الاعتماد عليها فى إجراء التنبوءات وتقدير القيم المستقبلية لبعض المتغيرات الاقتصادية وتبيان كيف تتحقق اثار السياسات الاقتصادية المطبقة والإطار الزمني لتلك الآثار المحتملة ، فضلا عن أهمية تحديد اتجاه تأثير المتغيرات الاقتصادية ضمن ما يعرف بتحديد المتغير التابع والمتغير المستقل .

إن إسقاط بعض الأحداث على حالة الاقتصاد الليبي ، دون النظر إلى خصوصيته والظروف الموضوعية التي يمر بها ، وتجاهل بعض الحقائق التي تعقد المشهد وتحول دون أية قراءة سليمة لما يجري ، يجعل من تلك الإسقاطات التي يقوم بها البعض وتنبؤاتهم ، وما تنتهي اليه من قراءة للمؤشرات الاقتصادية المحتملة ، أو السياسات التي يمكن ان تطبق ، أو الآثار التي يمكن ان تترتب عليها ونتائجها المحتملة ، لا يعدو كونه تخمين ، (يا تخطيء يا تصيب) باستثناء محاولات بعض المجتهدين من ذوي التخصص أو الخبرة والتى ينبغي ان تؤخذ بكثير من الحذر . وهو حال المستخدمين لهذا الفضاء الافتراضي (الفيسبوك) . وهناك من لا يكتفي بتقديم قراءته للأحداث وتوقعاته بل يشكك في نجاعة ومصداقية الاقتصاديين وتفسيراتهم لمجريات الوقايع والأحداث الاقتصادية ، الذين يلتزمون بمناهج البحث الاقتصادي واصول التنبوء والتوقعات ، وهي مناهج بحث يعرفها الاقتصاديون و يجهلها الكثيرون ، ويلق باللوم على الاقتصاديين ويتهمهم بالتقصير ، لعدم اقتناعه بقراءتهم للمؤشرات أو نتيجة لعدم توافق هذه القراءات مع ما يعتبره القراءة الصحيحة.

وفي معرض الحديث عن تخصص الاقتصاد ، الذى يهتم بالتنبوءات الاقتصادية ، نجد هناك من ينظر بدونية لهذا التخصص ، وهو أسوا ما يمكن ان يقع فيه متخصص في مجال اخر ، ذلك ان تخصص الاقتصاد هو التخصص السهل الممتنع ، وهو علم متطور وبه الكثير من المستجدات والاتجاهات الفكرية الجديدة ، ليس فقط في النظرية ولكن في أساليب التحليل والقياس أيضًا . فالاقتصاد ليس قوالب جامدة ، ومن يجهل منهجية البحث الاقتصادي وآلياته نجده يصدر أحكامًا لاتمت بصلة إلى الحقيقة، عندما يتهم الاقتصاديين بالتقصير، ومنهم من يرى ان التحليل الاقتصادي يمكن إخضاعه ، تكلفا ، لضوابط ومعايير ومنهجيات العلوم الطبيعية والتطبيقية الأخرى التي تجرى عادة في المعامل المغلقة والمختبرات ، رغم ان مجال علم الاقتصاد ومختبره هو المجتمع ، ويهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية والسلوكية وتخضع تحليلاته لكثير من التجريد . وتخصص الاقتصاد ومن يمتهنه لا يعتبر مسؤولا عن الأزمات التي مرت بالعالم ، أو تمر بها اقتصادات بعض الدول من وقت لآخر ، والتي تكون في معظمها نتيجة لازمات سياسية أو فساد اوقصور ونقص فى المعلومات اوضعف في اداء موءسسات المراجعة والمحاسبة أو المؤسسات الرقابية الحكومية ، أو نتيجة للمضاربات التي تشهدها الأسواق المالية . ولكن علم الاقتصاد كان في الكثير من الأحيان يقدم الحلول والمعالجات ، ويعطي تفسيرا للكثير من الظواهر ومحاولة عقلنتها ، وما جوائز نوبل للاقتصاد التي تمنح سنويا الا اعتراف بمساهمات الاقتصاديين في معالجة وتوضيح مختلف القضايا الإنسانية والفكرية. والمتتبع لتاريخ الفكر الاقتصادي والوقائع الاقتصادية يمكنه الوقوف على إسهامات علم الاقتصاد المختلفة ، وقد تمكن احد الاقتصاديين الأكاديميين من التنبوء بالأزمة المالية العالمية 2007-2008 والتي كانت نتيجة لازمة الرهن العقاري وما تبعه من أزمة النظام المصرفي . اما ما يدلي به بعض الحداق وما يتخذه بعض صناع القرار ، غير المتخصصين ، من إجراءات ويقدمونه على انه اقتصاد أو نتيجة لتفكير وتحليل اقتصادي ، بعيدا عن الفهم السليم لحقائق الاقتصاد ونظرياته ، وما يبديه البعض ، ممن زكوا أنفسهم كمحللين ،وما يقدمونه كتوقعات أو تنبؤات باتجاهات بعض المتغيرات الاقتصادية دون الاستناد إلى بيانات احصائية صحيحة ، أو علم رصين ، فهو مجرد تخمين ، اكثر من كونه قراءة صحيحة لمجريات الأمور أو توقعات اقتصادية ، مما قد يوءدي إلى بلبلة وارتباك في المشهد وتضليل للراى العام ، وقد ينجر وراءه البعض ويؤسس عليه قرارات مهمة . كما ان الكثير مما يعتبره البعض تحليل اقتصادي هذه الأيام، لا تتجاوز في كثير من الأحيان المقالة الصحفية التي قد يكتب بعض الصحفيين أفضل منها .

وعندما تخلوا الساحة من الاقتصاديين المدربين المحترفين ذوي التخصص، لمختلف الأسباب ، يصبح المجال رحب ومناسب جدا لهولاء للاستمرار في التنجيم والتخمين (التنقيز) ، وتصدر المشهد ، وهذا الذي يحدث بالفعل . وقد تناولت هذا الموضوع في مقالة سابقة بعنوان : أزمة التحليل الاقتصادي في ليبيا .

والحقيقة ، ان الأمور غير واضحة، في حالة الاقتصاد الليبي، ومن يتصدر للتنبؤ والتكهن فهو يجازف بمصداقيته وحياده، في ظل شح البيانات وعدم انتظامها ، و يظل مايصدر من قبل المؤسسات المالية الرسمية المعنية من توقعات ومؤشرات، رغم ما يعتريه من قصور في بعض الأحيان ، أفضل من ما يصدر عن بعض الأفراد غير المتخصصين . هناك إشارات متناقضة ومتغيرات متعارضة تسيطر على الأوضاع الاقتصادية ، وما عرف باسم الركود التضخمي (stagflation) على سبيل المثال الا تعبير عن ذلك ، مما يجعل من التصدي لمهمة التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية أمرًا ليس بالهين ، فمن جهة نجد زيادة في الإنفاق العام وتدني معدلات النمو الاقتصادي مع ارتفاع مستوى الأسعار وارتفاع معدلات البطالة في ان واحد ، ومن جهة أخرى نجد عجز في ميزان المدفوعات مصحوبا بارتفاع في سعر الصرف الرسمي للعملة، وتضخم الدين العام المحلي وتنامي التزامات الحكومة تجاه الأفراد . وبالرغم من حالة الركود التضخمي الا ان هناك من لازال يراهن على انخفاض الأسعار وعلى نجاعة سياسة الرسم المفروض على مبيعات النقد الأجنبي كسياسة يمكن ان تخرج الاقتصاد الليبي من أزمته ، رغم ان الاثار العكسية لتلك السياسة قد بدأت تتجسد ، على حساب أية نتائج إيجابية قد تكون تحققت في بداية تطبيقها عام 2018 ، وذلك لخروج تطبيقات تلك السياسة عن سياقها الصحيح ومستهدفاتها النظرية والعملية ، ولعدم الالتزام بتطبيق السياسات الاقتصادية المصاحبة اللازمة . والثابت هو حالة عدم الاستقرار والانقسام والتشظي السياسي والمؤسساتي والاحتراب المستمر ، وهو الواقع الذي لن تنجح في ظله أية سياسة اقتصادية في تحقيق أهدافها ، وتصبح كل التوقعات محل شك، وان الاقتصاد يظل مفتوح على كافة الاحتمالات ليس اقلها الكساد .

وعليه فان من يدعى القدرة على تفسير المتغيرات الاقتصادية والتنبوء بمستقبلها، ويتبرع بقراءة لما ستؤول اليه الأوضاع ، ويقدم ارقام ونسب ، وحتى لا يساهم في تظليل الناس ، وتعميق حدة الأزمة ، الأحرى به ان يطور معارفه و يبدل المزيد من الجهد والبحث عن المزيد من البيانات والمعلومات ، وان يحاول ان يتحفظ كثيرا قبل التصريح ، وان يؤسس قراءته على أساس اقتصادي نظري سليم ، وان يتجرد من العاطفة اوالحسابات الشخصية . كما ينصح من يمتهن التصريح بتوقعات وتنبوءات حول المتغيرات الاقتصادية ومؤشرات الاقتصاد الكلي ان يقتدي بما تقوم به المراكز البحثية المتخصصة وبيوت الخبرة ومراكز وجماعات التفكير في العالم ، والتي لا تصدر توقعاتها الا بعد دراسة معمقة لكافة المتغيرات، ولا تكون توقعاتها وليدة اللحظة أو في شكل ردود أفعال . وكثيرا ما تظطر المؤسسات الدولية المتخصصة لتصحيح توقعاتها والتراجع عن توقعاتها المعلنة على ضوء ما يستجد من بيانات ومعلومات ، وتقوم بتصحيحها التزاما بالمهنية وللمحافظة على مصداقيتها . ونرى ان تاسيس وتطوير مؤسسات متخصصة في التحليل الاقتصادي وبناء قاعدة بيانات لمختلف المتغيرات الاقتصادية واتجاهاتها و تنفيذ المسوح واستطلاعات الرأي العام يعتبر مطلبا أساسيا لدعم السياسات والقرارات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا . بل إن بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الليبي اصبح أمرًا ضروريًا . وما لم تكن هناك بيانات احصائية منتظمة في شكل سلاسل زمنية أو بيانات مقطعية (cross sectional) دقيقة ، ومعرفة وخبرة متراكمة عبر السنين ، وراء أية قراءة للأوضاع الاقتصادية أو تنبوءات بمستقبل المتغيرات الاقتصادية، فان تلك القراءة أو التنبؤ لن تعدو كونها نمط من التخمين أو تصورات بما يمكن ان يكون عليه المشهد والأحداث . وعلى المتلقي لهذه التخمينات الا يندفع ورائها ويأخذها بمحمل الجد ويؤسس عليها قرارات مهمة طالما كانت لا تراعي أصول ومنهجيات التحليل والتنبوء الاقتصادي السليم .

تجنب هذه الأخطاء قبل التوقيع على أي اتفاقية للشراكة

العثور على فكرة عمل تناسب السوق وتجميع فريق عمل جيد فضلا عن الحصول على التمويل الضروري، من بين المهام التي يجب القيام بها لإطلاق العمل الذي سيعتمد عليه نجاح الشركة.

ورغم ذلك، هناك عامل لا يهتم به رواد الأعمال بما فيه الكفاية لكنه قد يكون حاسما بالنسبة لمستقبل المشروع ومصالح مؤسسي الشركة، والذي يكمن بالأساس في التوقيع على اتفاقية شراكة.

هذه الاتفاقية هي عبارة عن وثيقة خاصة هدفها تنظيم العلاقات الداخلية في صلب الشركة وضمان حل النزاعات.

هذا ما ورد في تقرير الكاتبة كلاريسا سيكوليتس، الذي نشرته صحيفة "إكسبانسيون" الإسبانية. وحسب الخبراء، هناك أخطاء تعد الأكثر شيوعا عند إعداد اتفاق شراكة.

انتظار الجولة الأولى

العديد من رواد الأعمال يعتقدون أن الاتفاق بين الشركاء ليس ضروريا إلى أن يدخل مستثمر محترف في المجموعة ويطالب بذلك، وهو خطأ كبير.

ويوصي كارلوس سيرانو مدير الاستثمار في شركة أنجليس كابيتال بأن يكون لأي شركة لديها أكثر من مساهم واحد اتفاق شراكة يحدد قواعد ما يلتزم به كل شريك وما يستطيع ولا يستطيع القيام به.

وبالتالي، فإن ترك الأمور واضحة كتابيا يمكن أن يجعلنا نتجنب العديد من الصراعات المستقبلية.

وحيال هذا الشأن، يقول ألبرتو فرناندیز، وهو أستاذ مختص في ريادة الأعمال أنه من المهم تحديد بعض القواعد، لأن مصالح أحدهم يمكن أن تتعارض مع مصالح الآخرين، ويجب أن تفكر في الطرف الآخر الذي يمكن أن يكون عدوك المحتمل.

عدم استشارة متخصص

أضافت الكاتبة أن هناك خطأ شائعا جدا بين رواد الأعمال يتمثل في توقيع اتفاق شراكة عام، ويكون أحيانا في شكل نماذج من الإنترنت، والتي لا تلبي احتياجات كل شريك.

في هذه الحالة، سيكون من الأفضل طلب المشورة من محام مختص، ليكون قادرا على حماية مصالح الشريك على أكمل وجه وسيشرح له بوضوح ما يجب أن يلتزم به.

وتحذر روزا سيرا المستشارة القانونية في شركة مارينا دي إمبريساس من أن هناك رجال أعمال لا يفهمون أبدا ما هم بصدد التوقيع عليه، وفي بعض الحالات، يمكن أن يجدوا أنفسهم في مواقف ضارة.

تجاهل النظام الداخلي

بمجرد إعداد الاتفاق، من الضروري نقل التغييرات المهمة إلى النظام الداخلي للشركة، لأنه خلافا لذلك يمكن أن تنشأ تعارضات في المستقبل. وحسب مدير شركة فاميلي بزنس للحلول، ريكارد أغوستي، فإنه إذا كان هناك مشاكل، يجب احترام ما ينص عليه النظام الداخلي، لأن الاتفاق بين الشركاء هو التزام بين الأطراف المعنية وليس الأطراف الثالثة، على غرار البنوك أو المستثمرين في المستقبل.

بالإضافة إلى ذلك، تسمح معظم القوانين الداخلية الموحدة بالنقل الحر للأسهم، لذلك، إذا وقع تنظيم هذا الجانب في اتفاق الشراكة، وليس في النظام الداخلي، يمكن أن تنشأ بعض المشاكل.

عدم تنسيق عملية الخروج من الشراكة قد يكون هذا الجانب الأكثر دقة في اتفاق الشراكة وسبب فشل العديد من الشركات الناشئة.

وأكد مؤسس شركة إيكوميانداا كابيتال، كارلوس بلانكو أنه من الضروري تحديد قواعد لاستمرارية الشركاء في الشركة وما يحدث لأسهمهم عندما يقررون الخروج من الشراكة

عدم وضوح دور الشركاء

من الضروري توضيح المسؤوليات التي سيتحملها كل شريك والطريقة التي ستتخذ فيها القرارات. في هذه الحالة، هناك جانب يصعب حله خاصة إذا كانت الشركة تنتمي إلى شريكين بالتساوي، وإن عدم وجود اتفاق بينهما يمكن أن يهدد بقاء الشركة.

يجب أن يحدد الشركاء أيضا قواعد بشأن تنظيم شروط الأجور ونظام العقود الحصرية فضلا عن سياسة التعاقد مع أطراف ثالثة.

يقول بلانكو "لسوء الحظ يحدث ذلك كثيرا، حيث يقوم رجال الأعمال بزيادة رواتب أحد أفراد العائلة الذين يعملون معه أو التعاقد مع آخرين".

عدم تطوير بنود جديدة

إن صياغة بعض البنود يمكن أن تكون حاسمة لمصالح الشركاء، لعل أكثرها تأثرا هو حق السحب، عند حدوث عرض شراء، قد يجبر الشريك الذي يتمتع بحق السحب بقية الشركاء على بيع أسهمهم إلى المشتري.

ولتجنب ذلك، من المهم أن تتضمن الصياغة النهائية لهذه البنود جوانب أساسية من قبيل فترة ممارسة هذا الحق، والحد الأدنى للسعر الذي يتعين على الشركاء بيعه، وخيار مطابقة العرض وبنود عقوبة في حالات التقصير.

هناك نقطة رئيسية أخرى تكمن في اتفاق الشراكة وهي حق المرافقة. في حالة تقديم عرض شراء لأحد الشركاء، يمكن لجميع الشركاء الآخرين تقديم عروضهم وفقا للشروط والأحكام نفسها.

خطر التصفية التفضيلية

أحد الشروط التي قد تمثل إشكالية في اتفاق الشراكة هو حق التصفية التفضيلية. ووفقا لريكارد أغوستي، فإنه في حالة بيع الشركة يسمح هذا البند للشريك المستثمر بأن يتمتع بالأسبقية عند استرداد استثماراته، حتى إذا كانت مضاعفة، وبهذه الطريقة يمكن أن يكون صاحب المشروع قد باع شركته بمبلغ ضخم دون أن يتلقى شيئا في المقابل.

في بعض الحالات، تتمثل مشكلة هذه البنود في كونها غير مكتوبة بشكل جيد وهو ما قد يولد العديد من المشكلات عند تطبيقها، مما يؤدي إلى تفسيرات مختلفة. وفي بعض الأحيان، يولّد صراعات بين الشركاء.

صور تختصر ما يعانيه الاقصاد الليبي من تهريب و مخالفة للمواصفات

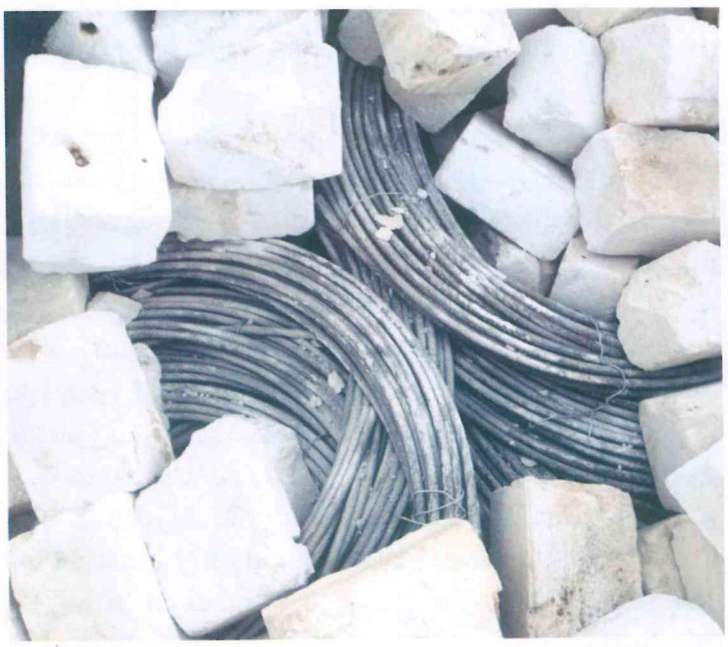

مئات الملايين تضيع بسبب التهريب و أخرى بسبب البضائع و السلع المخالفة للمواصفات

وسط غياب أصحابها

أموالنا في بلجيكا تتقاذفها أمواج الصراعات و النهب

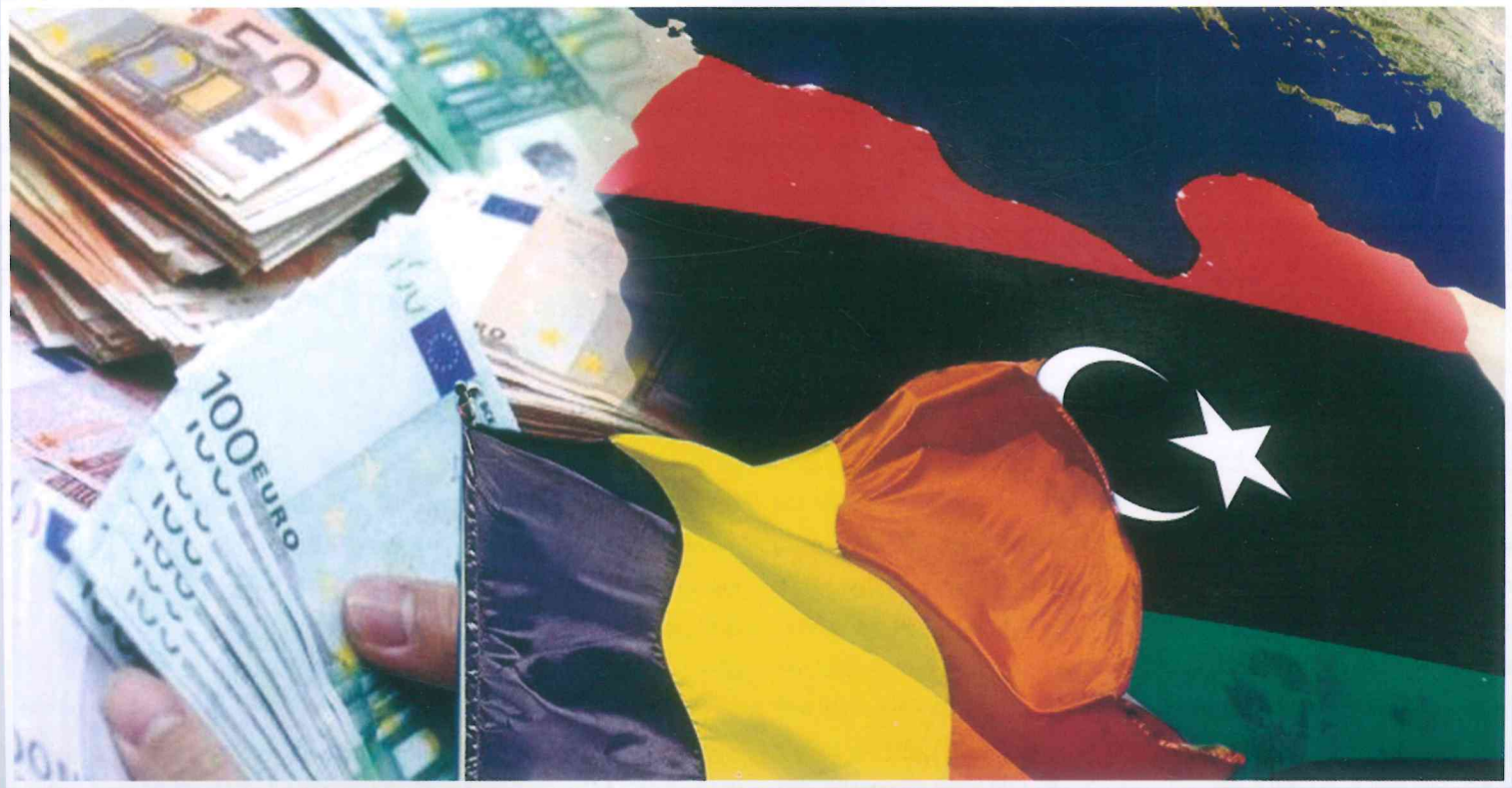

تعود من جديد قضية الأموال الليبية المجمدة في بلجيكا لتطفو على سطح الأحداث في بروكسل وتتفاعل القضية منذ أشهر وسط صمت رسمي ليبي.فلم يصدر عن المؤسسة الليبية للاستثمار ولا جهة سيادية مختصة أي رد بالخصوص حتى هذه اللحظة
حيث أقرت السلطات البلجيكية ضمنيا بأنها رفعت الحظر المفروض على الأرصدة الليبية المجمدة منذ العام ٢٠١١، وذلك في أول اعتراف بهذا الشأن.
ونشرت صحيفة بلجيكية تقريرا أكد اختفاء ١٠ مليارات أورو من الأموال الليبية المجمدة في مصارف بلجيكا والمقدرة بـ١٦ مليار أورو.
وكشف النائب العام البلجيكي جورج غيلكينيت ، أنه فتح تحقيقات موسعة حول اختفاء المليارات من الدولارات من حسابات كانت تخص القذافي شخصيا في بلجيكا، مشيرا إلى أن الأمم المتحدة تحقق أيضا في تلك الوقائع.
وأكد غيلكينيت في تصريحات للإذاعة الحكومية البلجيكية أنه تمّ تسجيل اختفاء ما يصل إلى ٥ مليارات أورو، أي ما يعادل ٥،٦ مليار دولار أميركي، من المصارف البلجيكية، مضيفا أنّ "كل ما نعلمه أن هناك مئات الملايين من اليورو خاصة بالقذافي تم إرسالها إلى أشخاص وجهات مجهولة .

وقال غيليكينيت إن "هذا يظهر أن بلجيكا لم تمتثل لقرار الأمم المتحدة بتجميد الأصول الليبية خاصة تلك الخاضعة للعقيد معمر القذافي"، مطالبا الحكومة "بتوضيح الوضع حتى لا يؤدي الأمر إلى فضيحة كبيرة".
ونقلت الإذاعة الحكومية البلجيكية "آر تي بي إف"عن مصادر حكومية قولها إن "قرار بلجيكا برفع الحظر عن الأموال الليبية المجمدة اندرج بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الصادر في 4 أكتوبر 2012، عندما أصبح من الواضح أنه لم يعد هناك أساس قانوني لذلك".
وتبرر مصادر الحكومة البلجيكية موقفها بالقول إنه تم "نقل هذين النصين إلى القانون الأوروبي، وبالتالي ينطبقان أيضا على بلجيكا، ولكن تفسيرا للقرار الثاني من قبل مجموعة المستشارين للعلاقات الخارجية تابعة للاتحاد الأوروبي، تم إرساؤه في 20 نوفمبر 2011، وحيث لم يعد من الممكن تجميد الفوائد المتولدة من الحسابات المحظورة".
وبحسب الإذاعة الحكومية البلجيكية فإن وزير المالية ستيفن فاناكير أذن لمصرف "يوروكلير" بالإفراج عن الأموال الليبية في 4 أكتوبر 2012، بموجب خطاب من نائب رئيس الخزانة.
وأوضح النائب البلجيكي جورج غيلكينيت أن "وزير الخارجية الحالي ديديه ريندرس هو الذي أمر برفع الحظر في الواقع"؛ ونفى وزير الخارجية لاحقا هذا الأمر، مؤكدا أن وزير الخزانة في ذلك الوقت هو الذي اتخذ القرار".
وأكدت الناطقة باسم خدمة العمل الخارجي في بروكسل، مايا كوسيانتس، أن "مسألة التصرف في الأموال المجمدة ليست صلاحية اتحادية، ولكنها تعود لصلاحيات الدول الأعضاء". واعتبر مراقبون تصريحات المفوضية رفضا لإقحامها في القضية.
في حين لم تعلق السلطات الليبية ومنها المؤسسة الليبية للاستثمار على الجدل القائم. حيث قال أنور عريف رئيس لجنة الأموال الليبية المهرّبة والمنهوبة بالمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، إنه لا يمتلك "أي معلومات أو خلفيات عن هذه القضيّة"، حيث لم يتم التواصل معهم من أجل إعلامهم بوجود أشخاص أو جهات في ليبيا، تستفيد من فوائد وأرباح حسابات القذافي المجمدة في البنوك البلجيكية.
وأضاف في تصريحات صحافية أنه "لم يطلب منهم كذلك فتح تحقيق لمعرفة هويّة هذه الجهات ومراقبة حركة الأموال القادمة إلى ليبيا".
وتواجه الأموال الليبية المجمدة في عدة دول أخرى ومن بينها بريطانيا خطر الاختفاء أو الاستيلاء عليها.
ومؤخرا، تقدم نواب في مجلس العموم البريطاني (البرلمان) بطلب لمناقشة مشروع قانون يلزم ليبيا بدفع تعويضات مالية لضحايا الأسر البريطانية من هجمات الجيش الجمهوري الأيرلندي، الذي تتهم بريطانيا النظام الليبي السابق بدعمه في فترة الثمانينات من القرن الماضي.
يذكر أن بلجيكا طالبت بالديون المستحقة لشركاتها من ليبيا إبّان عهد الرئيس السابق معمر القذافي، في وقت تصاعد فيه الجدل بشأن الاستفادة من فوائد الأموال الليبية المجمدة لسداد تلك الديون.
وخلصت الأمم المتحدة إلى أن بلجيكا قد تجاوزت القانون عن طريق السماح بمثل هذه المدفوعات، والتي تمت بين عامي 2012 و2017.
وفي الرسالة المؤرخة في الأول من شهر أغسطس العام 2012، يشرح رايندرز لبن خيال أن هناك "إمكانية رسمية" بموجب قوانين العقوبات في الاتحاد الأوروبي لـ"تحرير الأصول المجمدة من أجل أمورٍ تتعلق بأهداف إنسانية".
وأرفق رايندرز قائمة تضمّ ما يقرب من 30 مليون يورو من المدفوعات المستحقة لثمانية شركات بلجيكية، "من أجل تسوية هذه المتأخرات، سأكون ممتنا للغاية إذا كنت تستطيع أن تقدم لي أوامر الدفع لكل عقد منفردا، وهذا سيؤدي بلا شك إلى تحسين الشروط المتعلقة بتمويل الصادرات وتسهيل مزيد من الأنشطة التجارية بين بلدينا".
إلا أنه من غير الواضح ما إذا كان أي من الأموال التي أفرج عنها في نهاية المطاف من حسابات ليبيا المجمدة في بلجيكا قد تم تجييره لدفع تلك الديون المحددة.
وقال ديفيد ماريشال المتحدث باسم ريندرز: إن الوزير ليس لديه علم بأي قرار بإلغاء تجميد الأموال أو ما إذا كانت الشركات البلجيكية قد تلقت أموالاً.
واضاف: "لا نعرف شيئاً، فليس وزير الشؤون الخارجية الشخص المعني بمعرفة مثل هذا الأمر"، مستطرداً بالقول: "وزارة الشؤون الخارجية لا تفتح المال."
كيف تبخرت أموال القذافي المجمدة في بلجيكا؟
بلجيكا تحقق في صرف مدفوعات من أموال ليبية مجمدة
المعارضة البلجيكية تسأل الحكومة: أين تذهب أموال القذافي المجمدة؟
والجدير ذكره أن المحامي البلجيكي لوران أرناوتس قال إن عدة شركات بلجيكية تمكنت من الاستفادة من فوائد الأموال الليبية المجمدة لسداد ديون مستحقة لها لدى ليبيا. وكان المحامي ، رفع دعوى ضد ليبيا لصالح الأمير لوران شقيق ملك بلجيكا، بسبب نقض عقد معه.
المحامي الذي رفع دعوى ضد ليبيا لصالح الأمير لوران شقيق ملك بلجيكا، بسبب نقض عقد معه، قال خلال برنامج خاص لمحطة "آر تي إل" المحلية أنه في العام 2011 أدلى وزير المالية آنذاك هو ديديه ريندرز، (وزير الخارجية الحالي)، بتصريحات للصحافة قائلا: إن بلجيكا ستدير 14 مليار يورو من الأموال المجمدة الليبية.
ونقل المحامي عن الوزير ريندرز قوله: "الأولوية هي ضمان الدفع للشركات البلجيكية التي كانت لديها عقود مع السلطات الليبية السابقة"، وأضاف أرناتوس قائلاً: "بقدر ما نعرف، وبفضل تدخل الحكومة، تم الدفع للشركات البلجيكية".
وبالتزامن مع ما ذكره المحامي أرناوتس، أشارت وسائل اعلام عالمية عن اختفاء نحو 5.6 مليارات دولار من أموال ليبيا المودعة لدي المصارف البلجيكية، ولم يعرف من المسؤول عن جريمة اختفاء كل هذه المليارات، ويذكر في هذا السياق إلى ان هناك تحقيقات تتم في بلجيكا بشأن الأموال المختفية وفي ما إذا كانت مصارف عاملة في البلاد قد دفعت فوائد وأرباحاً على الحسابات الليبية المجمدة في إطار عقوبات الأمم المتحدة .
ويظل السؤال قائما ما حجم الأموال الليبية المجمدة في بلجيكا و من يملك حق إدارتها هل المؤسسة الليبية للاستثمار أو جهات أخرى و لما لم يكن هناك ردة فعل من السلطات الليبية حول الجدل الدائر في بلجيكا حولها و هل توجد أموال و استثمارات ليبية في الخارج لا توجد بيانات دقيقة حولها خاصة ما إذا كانت تابعة للدولة الليبية وتملك حق إدارتها و المطالبة بها أو هي بأسماء اشخاص متنفذين في القذافي .
لذلك نوجه كل تلك الاستفهامات إلي السلطات الليبية المختصة ومنها الحكومة ووزارة المالية و المؤسسة الليبية للاستثمار و مصرف ليبيا المركزي و هيئة الرقابة الإدارية و ديوان المحاسب و النائب العام .

المدفوعات والتسوية

المنظومة المحاسبية

بناءً على إستراتيجية مصرف ليبيا المركزي التي تهدف إلى نشر بيئة مركزية لتقنية المعلومات تم اختيار تطبيق المنظومة المصرفية المتكاملة (فليكس كيوب المصرفي الشامل) الذي يعتمد في الاساس على مزود لخدمة التطبيقات (Application Service Provider- ASP) التي تعمل بها المنظومة، والذي يُغطي العمليات المصرفية للأفراد والشركات معاً والخدمات المصرفية الالكترونية..

(Flexcube*)، وأهم ما يُميز هذا النظام هو دعم تعدد الفروع (أي إمكانية تنفيذ المعاملات المالية عن طريق أي فرع دون الرجوع إلى الفرع الذي به حساب الزبون)، ودعم الحسابات بعملات مختلفة، دعم تعدد وسائل الاتصال والدفع Multi channels ، ومركزية قواعد البيانات الخاصة بالزبائن والحسابات.

ستتمكن المصارف عن طريق استخدام هذه المنظومة من تقديم خدمات مميزة للزبائن منها :-

- إستخراج مراكز مالية مجمعة لحسابات الزبائن بجميع فروع المصرف الواحد.
- إمكانية تنفيذ التحويلات المالية آليا بين جميع حسابات الزبون في فروع المصرف بما يعظم فرص الاستثمار للزبائن.
- تزويد كبار الزبائن من شركات ومؤسسات بملفات الكترونية تتضمن المركز اليومي والحركة اليومية.
- تمكين المصارف من الاستجابة السريعة لمتطلبات السوق والزبائن ، وذلك بسرعة الإنتاج والتسويق ، كما يدعم تقديم الخدمات المصرفية خلال 24 ساعة طوال الأسبوع، وتسهيل التعامل مع الحسابات عن طريق أى فرع من فروع المصرف، توفير خدمة دفع فواتير الخدمات آلياً، الإخطار باستخدام الرسائل القصيرة (SMS) ، مع دعم الخدمات المصرفية عبر شبكة المعلومات الدولية (Internet banking) في المرحلة القادمة .
- دعم التخاطب مع المكونات الأساسية لنظام المدفوعات الوطني (نظام المقاصة الالكترونية ، موزع آلات السحب الذاتي ونقاط البيع ، نظام التسويات الفورية ، نظام معالجة الصكوك آلياً ، و دعم التخاطب المباشر مع نظام السويفت Swift.
- تمكين المصارف الليبية من تطبيق السياسات والمعايير المتعلقة بإدارات المخاطر والرقابة الائتمانية ومكافحة غسيل الأموال بفاعلية أكثر.

نظام معالجة الصكوك آلياً ..

تعمل هذه المنظومة على مقاصة الصكوك بين المصارف إلكترونياً باعتماد أسلوب المسح الضوئي والملفات الرقمية وترحيل صافي العمليات إلى منظومة المقاصة الآلية Automated Clearing House بما يسمح بتسوية قيم الصكوك بين المصارف بكل يسر وأمان ..

فوائد تنفيذ هذه المنظومة :

- خفض التكاليف والوقت باستعمال الخدمات الالكترونية المتطورة .
- خفض نسبة المخاطرة في الانشطة التجارية والمدفوعات .
- تسهيل وسائل منح وإدارة القروض ومخصصات المشاريع .
- تسريع صرف المعاشات والمنح والمخصصات والقروض .
- تسهيل إعداد الميزانيات للقطاعات الوطنية.
- تمكين المصرف المركزي من مراقبة الخدمات والحسابات .
- تمكين الافراد والشركات والجهات العامة من تحصيل رسوم الخدمات آلياً .

نظام آلات السحب الذاتي / نقاط البيع وإدارة البطاقات ،،

توفر هذه المنظومة بنية أساسية لموزع السحب الذاتي الوطني ، الذي يمكن عن طريقه الوصول لكافة حسابات الزبائن الموجودة بأي من المصارف العاملة وإنجاز عمليات السحب النقدي للمبالغ المالية عن طريق آلات السحب الذاتي، باستخدام البطاقة الوطنية من خلال الشبكات الوطنية ، بالإضافة الى استخدام بطاقات عالمية مثل Master Card و Visa من خلال الشبكات العالمية ، وكذلك تمكين التجار وزبائنهم والشركات من توفير الخدمات و إتمام عمليات تسديد قسائم الخدمات إلكترونياً بإستخدام نقاط البيع وإنجاز كافةالعمليات المالية الإلكترونية المُتعارف عليها عالمياً

فوائد تنفيذ هذه المنظومة :

- خفض التكاليف والوقت باستعمال الخدمات الالكترونية المتطورة .
- خفض نسبة المخاطرة في الانشطة التجارية والمدفوعات .
- تسهيل وسائل منح وإدارة القروض ومخصصات المشاريع .
- تسريع صرف المعاشات والمنح والمخصصات والقروض .
- تسهيل إعداد الميزانيات للقطاعات الوطنية.
- تمكين المصرف المركزي من مراقبة الخدمات والحسابات .
- تمكين الافراد والشركات والجهات العامة من تحصيل رسوم الخدمات آلياً .

منظومة المقاصة الإلكترونية ..

تُستخدم منظومة الدفع الإلكتروني لتنفيذ ومعالجة الحوالات صغيرة القيمة Low Value وكثيرة العدد High Volum ، أقل من 10,000 د.ل، حيث يتم من خلال هذه المنظومة تنفيذ جملة من الحوالات المتكررة مثل (المرتبات، فواتير الكهرباء، ... الخ) ، كما بدأ العمل الفعلي بهذه المنظومة بتاريخ 2008/8/17 م. ويُرَّحل صافي التعاملات إلى منظومة التسوية الفورية Real Time Gross Settlement خلال فترتين للتبادل ، الأولى عند الساعة 11 صباحاً والثانية عند الساعة 1:30 ظهراً ،والتي ستقوم بتسوية المبالغ بين المصارف بشكل نهائي.

فوائد تنفيذ هذه المنظومة :

- خفض التكاليف والوقت باستعمال الخدمات الالكترونية المتطورة .
- خفض نسبة المخاطرة في الانشطة التجارية والمدفوعات .
- تسهيل وسائل منح وإدارة القروض ومخصصات المشاريع .
- تسريع صرف المعاشات والمنح والمخصصات والقروض .
- تسهيل إعداد الميزانيات للقطاعات الوطنية.
- تمكين المصرف المركزي من مراقبة الخدمات والحسابات .
- تمكين الافراد والشركات والجهات العامة من تحصيل رسوم الخدمات آلياً .

منظومة التسوية الإجمالية الفورية..

في إطار توجه مصرف ليبيا المركزي نحو تفعيل الاستفادة من تطورات تكنولوجيا المعلومات ، وتحسين بنية العمل المصرفي، شرع المصرف المركزي والمصارف التجارية في تنفيذ برنامج يطمح إلى تطوير أنظمة التحويلات المالية، وتسوية الحسابات فيما بين المصارف والجهات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي إلكترونياً ، وبشكل نهائي لا رجعة فيه قبل نهاية عمل كل يوم ، بحيث تعمل هذه المنظومة على تحويل الاموال عالية القيمة في نفس الوقت بين المصارف ، وقد حدد مصرف ليبيا المركزي قيمة الحوالة بأكثر من 10,000 د.ل ، مع توفر خدمة التوقيعات الالكترونية وتشفير البيانات وتمكين المصارف المُشاركة من إدارة السيولة ومراقبة الحوالات الخاصة بها ، حيث بدأ العمل الفعلي بهذه المنظومة بتاريخ 2008/4/1م .

فوائد تنفيذ هذه المنظومة..

- خفض التكاليف والوقت باستعمال الخدمات الالكترونية المتطورة .
- خفض نسبة المخاطرة في الانشطة التجارية والمدفوعات .
- تسهيل وسائل منح وإدارة القروض ومخصصات المشاريع .
- تسريع صرف المعاشات والمنح والمخصصات والقروض .
- تسهيل إعداد الميزانيات للقطاعات الوطنية.
- تمكين المصرف المركزي من مراقبة الخدمات والحسابات .
- تمكين الافراد والشركات والجهات العامة من تحصيل رسوم الخدمات آلياً .

الجزء الآول

مختصر قانون الضرائب فى ليبيا

تعريف الضريبة:

هي فريضة مالية تستأديها الدولة لتغطية النفقات العامة.

إذن الهدف الأساسي من فرض الضريبة هو تغطية النفقات العامة، فمقابل دفع الضرائب يتحصل المواطن على الخدمات (أمن، صحة، مواصلات، ...).

و قيام الدولة بتوسيع قاعدة جباية الضريبة يشعر المواطن بالإنتماء.

خصائص الضرائب:

1. لاتستأدى إلا من خلال أجهزة الدولة.
2. لايتم فرضها أو إلغاؤها إلا بقانون.
3. تؤدى على شكل مبلغ من المال.
4. تدفع بشكل نهائي (وبذلك تختلف عن القرض العام).
5. الضريبة من الديون الممتازة في ذمة الممول.

الضريبة في ليبيا:

عُرفت الضرائب في ليبيا منذ القدم، كأي تجمع حضري يخضع لسلطة معينة، تقوم تلك السلطة بتحصيل مبالغ من الأفراد وفق أسس تحددها، فعلى سبيل المثال ظهر في ليبيا إبان العهد التركي بما يعرف بضريبة الرأس، وهي ضريبة تفرض على كل شخص، ثم أخذت الضريبة عدة أسماء تبعا لتطورها وللمفاهيم والأسس التي فرضت على ضوئها، حيث كانت تسمى بالمسميات التالية:

1. مساعدة. 2. إعانة. 3. مساهمة.
4. إلتزام. 5. تضحية. 6. واجب.
7. إجبار. 8. ضريبة.

وكتشريع ضريبي بالعصر الحديث:

1. ظهر أول قانون ضرائب في ليبيا سنة 1968 وهو القانون رقم 21.
2. قانون 64 لسنة 1973.
3. قانون رقم 11 لسنة 2004.
4. القانون 7 لسنة 2010.

المبادئ التي فرض عليها قانون الضرائب:

1. مبدا قانونية الضريبة، فلا تفرض ضريبة إلا بقانون.
2. مبدأ إقليمية الضريبة، فتفرض الضريبة بموقع المال.
3. مبدأ العدالة والمساواة، حيث يجب على كل شخص المساهمة في تغطية النفقات العامة، ويكون نصيبه حسب الدخل الذي يحققه.
4. مبدأ اليقين، فالضريبة التي يؤديها كل شخص يجب أن تكون محددة وواضحة.
5. مبدأ الاقتصاد في نفقات التحصيل، يجب تنظيم الضريبة وجبايتها بأقل تكاليف.

الضرائب الرأسمالية:

وهي الضرائب المفروضة على الأصول الرأسمالية مثل مثل ضريبة العقارات وضريبة المواشي والدواجن، وقد ألغي هذا النوع من الضرائب ولم يعد موجودا.

الإقرار الضريبي:

هو الإعتراف بالدخل، وتربط الضريبة بناء على الإقرار الذي يقدمه الممول.

الشروط الواجب توافرها في الإقرار:

1. يُقدم من الممول.
2. يوقع من المخول قانونا.
3. يقدم في الميعاد القانوني.
4. يقدم لجهة الإختصاص.
5. معتمد من محاسب قانوني.

تقدير الدخل:

إذا لم يقدم الممول الإقرار حق لمصلحة الضرائب تقدير الدخل، ويجب على المصلحة إعلان الممول بربط الضريبة، ومواعيد أدائها، وللممول حق التظلم خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ إعلانه بالربط.

الفصل في التظلم:

تختص اللجنة الإبتدائية بالفصل بين المصلحة والممول، ويتم الفصل في التظلم في مدة لا تتجاوز الشهرين.

يسدد المتظلم رسم التظلم ومقداره ½ % من قيمة الضريبة المتنازع عليها، بحيث لا يقل عن عشرة دنانير، ويسترد الرسم إذا كان الحكم لصالح المتظلم، وتحدد اللجنة الإبتدائية الجزء الذي يرد في حالة الكسب الجزئي للتظلم.

وتكون الضريبة مستحقة بإعلان الممول بقرار اللجنة ولو طعن فيه.

البيانات الأساسية بصحيفة التظلم:

1. تعد الصحيفة من أصل و أربع نسخ.
2. تشمل أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم.
3. تشمل الصحيفة موضوع التظلم وأسبابه.

الطعن في قرار اللجنة الإبتدائية:

يحق للمصلحة و الممول الطعن في قرار اللجنة خلال خمس عشرة يوما من تاريخ الإعلان، وتختص بالفصل في الطعن لجنة استئنافية، يرأسها قاض، ويتم الفصل في مدة لا تجاوز الثلاثة أشهر من تاريخ الطعن.

يكون رسم الطعن 1 % من الضريبة التي قررتها اللجنة الإبتدائية، يدفع إذا كان الطاعن الممول، بحيث لا يقل عن عشرين دينارا.

ويكون قرار اللجنة الاستئنافية نهائيا، ويجوز للمصلحة إجراء صلح مع الممول قبل صدور قرار اللجنة.

الربط الإضافي:

تقوم المصلحة بالربط الإضافي في حالة:

1. تقديم إقرار غير صحيح.
2. إخفاء بيانات، أو مستندات، أو نشاط.
3. استعمال طرق احتيالية للتخلص من الضريبة أو جزء منها.
4. وجود خطأ في احتساب الدخل.

ويكوم الربط الإضافي قابلا للتظلم مثل الربط الأصلي.

مواعيد تحصيل الضريبة:

1. دفعة واحدة إذا لم تجاوز مبلغ مائة دينار.
2. إذا جاوزت مبلغ مائة دينار تحصل على أربعة أقساط، على النحو التالي:

§ من 10 وحتى 25 من شهر مارس
§ من 10 وحتى 25 من شهر يونيو
§ من 10 وحتى 25 من شهر سبتمبر
§ من 10 وحتى 25 من شهر ديسمبر

التأخر في السداد:

عند التأخر في سداد الضريبة تفرض غرامة مقدارها 1 % من قيمة الضريبة المستحقة عن كل تأخير تبلغ مدته شهرا أو جزءا من الشهر لا يقل عن خمسة عشر يوما، بحيث لا تجاوز الغرامة 12 % من القيمة.

التقادم:

وهو سقوط حق المطالبة بالدين، ويسقط حق الدولة بالمطالبة بما هو مستحق بمضي سبع سنوات، ويسقط حق الممول بمضي خمس سنوات.

وتُقطع فترة التقادم بكتاب مسجل يبعثه الممول للمصلحة.

الإعفاء من الضريبة:

يعفى من الضريبة دخول الجهات التالية:

1. مؤسسات الدولة، والهيئات الدينية، والرياضية.
2. حسابات التوفير.
3. الأوقاف.
4. مستحقات عقود التأمين.
5. دخول الطلبة.
6. تعويضات الشهداء.
7. دخول التأليف وتكاليف البحث.
8. الزراعة.
9. نشاط التصدير.
10. الدخول الخارجية لليبيين، ودخول الأجانب المقيمين بليبيا.
11. دخول العاملين بالمؤسسات العامة الممولة من الخزانة العامة.
12. مرتبات التقاعد.
13. مشاريع التنمية.
14. أي دخل معفي من الضريبة بقانون أو معاهدة دولية.

الضرائب النوعية:

تفرض الضريبة على دخول الأفراد من الأنشطة التالية:

1. التجارة والصناعة.
2. المهن الحرة.
3. الأجور والمرتبات.
4. الودائع.

الإعفاء من الضرائب النوعية:

يعفى من هذه الضرائب:

1. الإعفاء القانوني:

i مبلغ 1800 دينار في السنة للأعزب.
ii. مبلغ 2400 دينار في السنة للمتزوج.
iii. مبلغ 2400 دينار في السنة للمتوزج ويعول + 300 دينار في السنة عن كل طفل.

يسري هذا الإعفاء إذا كان الممول أرملا أو مطلقا وله أطفال يعولهم، وتعامل المرأة الأرملة أو المطلقة معاملة الرجل الذي يعول إذا كانت هي العائل الفعلي الوحيد لأطفالها.

2. أقساط تأمين الحياة.
3. أقساط التأمين العامة.
4. أقساط التأمين الطبي.

لا يجوز التمتع بالإعفاء أكثر من مرة، وإذا تعددت مصار الدخل يستنزل الإعفاء من الوعاء الأقل سعرا، ولا يؤثر أي تغيير في احتساب الضريبة إلا اعتبارا من الشهر التالي لحدوثه.

احتساب صافي الدخل الخاضع للضريبة:

يحدد صافي الدخل على أساس نتيجة العمليات بعد خصم التكاليف والمصاريف التي أنفقت أو استحقت لتحقيق الدخل، وهذه التكاليف هي:

1. أقساط استهلاك الأصول الثابتة.
2. الديون المعدومة.
3. المبالغ التي تؤدى للعاملين طبقا لنظام التقاعد.
4. الضرائب و الرسوم التي يؤديها الممول لممارسة نشاطه.
5. التبرعات للجهات الخيرية المعترف بها بما لا يجاوز 2 % من صافي الدخل.
6. أي مخصصات تكون وفق المعايير والضوابط التي تحددها الدولة.
7. مصروفات التأسيس، وتستقطع على فترة خمس سنوات.

ملاحظات حول إجتماع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بخصوص الاقتصادي الليبي

محمد آحمد

أحاول أن أبدي بعض النقاط من النقد البناء على خبر الاجتماع الذي عقد تحت اشراف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للخبراء الاقتصاديين الليبيين لمناقشة إنشاء لجنة خبراء لتوحيد السياسات والمؤسسات المالية والاقتصادية.

لا يوجد في الخبر تفاصيل كافية لمناقشته ولكني أود من ناحية إيجابية أن أثير بعض النقاط:

1. تشير البعثة أن الاجتماع "شارك فيه 19 خبيراً اقتصادياً ليبياً يمثلون المؤسسات المالية والاقتصادية الرئيسية في ليبيا بالإضافة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتم اختيار هؤلاء الممثلين بناءاً على قدرتهم على تمثيل المصالح من مختلف الأطياف السياسية والجغرافية الليبية." ما أود أن أشير إليه هنا لماذا لا يوجد افصاح عن هؤلاء الممثلين والذي شخصيا أثق في قدراتهم على تمثيل ليبيا ليس بحكم معرفتي بهم بل بحكم أن القدرات الليبية حقيقة كفؤة. أن الإفصاح عن شخصيات الممثلين والجهات التي يمثلونها يعطي قوة لمحتوى الاجتماع والنتائج التي خلص إليها كما أنه يلقي بمسئولية أدبية على حاضريه، ولا أظن أن البعثة يفوتها ذلك.

2. يقول الخبر بالنص: "واتفق الخبراء الليبيون على أن الاقتصاد الليبي يعاني من ضغوطات بسبب الانقسام المؤسسي الناجم عن النزاع وأن ذلك له تأثير متزايد الضرر على الحياة اليومية لليبيين. كما تم الاتفاق على أن أية تسوية سياسية شاملة تستلزم آلية لتوحيد السياسة المالية والاقتصادية فضلاً عن المؤسسات"، في تقديري الشخصي فأن هذه الخلاصة هي خلاصة سياسية وليست اقتصادية وهي نوع من الهروب إلى الامام قد تكون البعثة الأممية دفعت السادة الخبراء "الذي لم نسمع منهم" للاتفاق عليه. بالرغم أن النزاع والانقسام المؤسسي هو أحد الضغوطات على الاقتصاد الليبي ألا أنه جزء صغير من عوامل أخرى أكبر منها تخبط السياسات المالية والنقدية وعجزها عن التحكم في عرض النقود، كذلك عدم وجود رؤية تنموية وعزيمة على تنفيذها، ما يهمني هنا القول إن الاقتصاديين لا يجب أن يركزوا نظرهم على قارب سياسي لنجدتهم بل عليهم أن يصلحوا القارب الاقتصادي الذي يستقلونه بغض النظر عن صلاحيته السياسية.

3. بالرغم من أني لا أرتاح إلى عمل لجنة وطنية تحت إشراف أجنبي حتى لو كان "دولي" وخارج أراضي ليبيا، ولكني أؤيد المقترح بـ"إنشاء لجنة خبراء اقتصادية ليبية ضمن مسار برلين" ولكن على البعثة أن تكون شفافة في هذا الموضوع وتفصح عن أسماء أعضاء هذه اللجنة والجهات التي يتبعونها وعلى الجهات الليبية نفسها تأكيد هذه التبعية، وأن تكون أعمال اللجنة منشورة، لماذا؟ سأحاول أن أشرح في النقاط اللاحقة.

4. نشرت صحيفة صدى الذائعة الصيت تصريحا لرجل الاعمال الليبي السيد / حسني بيه تحت عنوان "حسني بيه يكشف لصدى تفاصيل اجتماع تونس لتوحيد مصرف ليبيا المركزي وأبرز محاوره.

5. هذا التصريح بالطبع ويمكن غيره الكثير، يستغل اللاشفافية التي غطت أعمال هذا الاجتماع ليدلي كل من الزاوية التي يرى بها المسألة

6. أولا لم أرتاح كثيرا للصورة التي نشرتها الصدى للسيد حسني "وأظن أن السيد حسني قد يشلركني الرأي"حيث وخلفيتها من الدولار الأمريكي وكنت مثلا أفضل أن تكون الخلفية أما صور مصانع أو منشآت اقتصادية خاصة محلية أو حتى أوراق نقدية ليبية

7. يقول السيد حسني "تركزت الحلول الاقتصادية المطروحة في عدة مجالات وكان في أولها دعم وانطلاق القطاع الخاص كقاطرة أساسية للدفع بالنمو وخلق فرص عمل بعيداً عن القطاع العام والوظيفة العامة"، بالرغم من أني أتفق عموما في التوجه لانطلاق القطاع الخاص ولكني أختلف بشدة أن هذا الحل هو أول الحلول. أسئلة كثيرة تدور في ذهني حول هذا التصريح، مثلا أهم الحلول في رأيي هو إيجاد آلية مناسبة لتمويل المؤسسة الوطنية للنفط ونشاطات الاستكشاف والإنتاج وهو أمر أشار له السيد حسني عرضيا لاحقا، الحل الثاني الأكثر أولوية هو صيانة وتطوير البنية التحتية في الدولة بمساهمة مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص، الحل الثالث إصلاح السياسة النقدية والسياسة التجارية بما يسمح للاستثمار أن يعود من جديد لتنطلق عملية التنمية، وربما يأتي بعد كل هذه الحلول الصعبة دعم القطاع الخاص.

8. وتقول الصحيفة أن السيد حسني "و أكد "حسني بي" أن المجتمعين اتفقوا على ضرورة اختيار" مجموعة دعم القرار" أن تكلف بمد يد العون لرئاسة الوزراء و التأكيد على تطبيق ما قد تمت من إقراره بل و العمل على فرض و تبني و تنفيذ ما أقر على الحكومة المرتقبة و المنبثقة من المسار السياسي ". وهذا تصريح خطير جدا يضرب عرض الحائط بأبسط مبادئ العملية السياسية سواء في النظم الديمقراطية أو حتى النظم الديكتاتورية. الاقتصاد أو اللجان الاقتصادية لا تفرض وألا تحولت لاداه حكم ونحن لا ينقصنا من يتصارع على الحكم، وليس لديها أي تفويض شعبي لتطبيق رؤية مخصوصة تولدت في غرف الاجتماعات.

9. أخيرا أتمنى على البعثة الدولية مراعاة حساسية الموقف السياسي قبل الاقتصادي في هذا الشأن وعدم فتح باب جديد للصراع والجدل اللا منطقي

توقف النفط وآفاق الحل

إذا استمر توقف تصدير النفط فإن التأثير سيكون كارثيا على الاقتصاد الليبي، بدون شك فلا توجد موارد أخرى للميزانية العامة للدولة الليبية المنقسمة.

الخوض في سيناريو استمرار توقف تصدير النفط و الغاز الليبي، و انعدام الإيرادات التي تغذي الخزينة العامة لحكومة الوفاق الوطني بطرابلس يتطلب البحث عن حلول و سبيل لإدارة الأزمة إذا استمرت . البيانات الدولية المتعددة تندد بالتوقف و تطالب أن توزع العوائد النفطية على كامل أرجاء البلاد.

سليمان الشحومي

الإيرادات كما هو معروف يعدي حساب الحكومه لدى المصرف المركزي طرابلس، والذي يستلم الدولارات و يقيد مكانها دينارات بحساب الحكومة، والآن وفِي ظل عدم اعتماد ميزانية ترتيبات مالية والتي أصبح أمرا غير وارد الآن بسبب عدم وجود إيرادات منذ بداية هذه السنة فذلك يعني أن الحكومة سوف تقترض من البنك المركزي مؤقتا لتغطية النفقات الأساسية فقط وهي المرتبات مع تقليص كبير في الإنفاقات الأخرى وخصوصا العمومية و يفترض سيكون البنك المركزي و الحكومة حريصين وفقا للقانون على عدم الإسراف و الإنفاق المرتفع بسبب أنه لا توجد ميزانية معتمدة و الإنفاق سيكون على أساس 12/1 و الذي له ضوابط في عدم الارتباط بأي نفقات جديدة.

كذلك يحتم هذا الوضع عند رغبة الحكومة في اعتماد ميزانية ترتيبات مالية أن تراعي توقف الإيرادات الرئيسيّة للدولة الليبية و تتجه لإصدار سندات خزانة لصالح المصرف المركزي مما يعظم الدين العام ، أو أن يقوم البنك المركزي و هو السبيل الأقرب من وجهة نظري بالاستمرار في عمليات بيع النقد الأجنبي من الاحتياطي الموجود لديه و الذي يمكن أن يصمد لفترة ليمول نفقات الحكومة من عائد ضريبة بيع الدولار بالسعر التجاري ، و بالتالي سوف يحفض أو يحد من التوسع في مخصصات أرباب الأسر مقابل التدخير على البيع بالسعر التجاري و الذي حتما لن يخفض في ظل هذا الوضع القائم.

سيكون على الحكومة اتباع حمية شديدة في الإنفاق حتى مع توافر عوائد من ضريبة مبيعات النقد الأجنبي إذا وافق محافظ المصرف المركزي الحالي على استمرار نفس معدل البيع في السنة السابقة ، وأن تركز على نفقات محددة و لا تتوسع في بنود النفقات العمومية و سيحتم عليها الوضع أن تقلص الدعم أو تستبدله على أحسن تقدير.

أما الحكومة المؤقتة في البيضاء فهي ليس لها موارد نفطية و تستخدم في تمويلات عبر رفع مستوى الدين العام كل مرة لتغطية نفقاتها و يمولها البنك المركزي بالبيضاء بإصدار عملة يضع الأموال في حساب الحكومة مقابل سندات دين تسدد لاحقا عند إعادة توحيد البلاد.

المطالب بتوزيع دخل النفط

يطالب من قاموا بإيقاف تصدير النفط بعدالة توزيع الثروة، والواقع أن مسألة توزيع الثروة هي مسألة سبق أن تناولتها في العديد من المرات أنها لا ترتبط بالحصول أو توزيع نقدي للعوائد النفطية فهي أساسا تتم عبر آليات الميزانية العامة الحكومية و التي أول اشتراطاتها أن تكون موحدة و تشمل كافة أرجاء البلاد و تقوم أساسا على تنمية الثروات المحلية من أجل إعاده توريعها بطرق التوريع المعروفه بخدمات و مرافق و برامج حماية اجتماعية و مشروعات تنموية .

ما برز الآن بصورة واضحة وحتى في بيان برلين هو التوزيع العادل لدخل النفط ، و ليس توزيع الثروة ، و يفهم منه على أحد الوجوه هو أن تقسم الإيرادات بين الحكومتين القائمتين في البلاد فلا يوجد أي طريقة أخرى لتوزيع دخل النفط سوى أن تقسم بين الحكومتين وفقا لهذا الطرح وهذا عمليا أمر غير واقعي و لا يمكن تطبيقه كونه يقود تلقائيا إلى انقسام البلاد لا قدر الله. و لكن ما العمل ؟

خارطةً طريق مالية

في تقديري لابد من خارطة طريق مالية يتفق عليها الطرفان بشكل مباشر ، تقوم على توزيع الدخل النفطي بشكل غير مباشر وآلية محددة بشكل انتقالي تعالج مسألة عدم الثقة و تقرب من توحيد مؤسسات الدولة الاقتصادية عبر الآتي :

أولا: أن يتم الاتفاق على إعادة تشكيل مجلس إدارة المصرف المركزي الموحد و يتم إرجاع منظومة المقاصة المصرفية بين كافة أرجاء البلاد ، وأن يتولى المجلس الجديد مراجعة حسابات المصرف المركزي بفترة الانقسام ويعرض النتائج و التوصيات بشأن المعالجات المطلوبة على السلطة التشريعية المنتخبة القادمه لتسويه هذا الملف وان يتم انتظار التوحيد حتى تتم عملية المراجعة.

ثانيا: العمل بشكل مؤقت وحتى الوصول إلى الاتفاق على إعادة توحيد المصرف المركزي و طبعا تشكيل حكومة واحدة للبلاد ، وان يتم تشكيل لجنة خبراء مستقلة تعمل بشكل دائم وتكون في مقر محايد ترتكز أساسا على متابعة الإيرادات و منح الموافقات بالإنفاق للحكومتين وفقا للإيرادات المحصلة شهريا سواء إيرادات تصدير النفط بعد إرجاعها للعمل أو إيرادات ضريبة بيع العملة و غيرها من الإيرادات الأخرى و التمويلات المطلوبة للطرفين بما يمكن من التحكم في عمليات إقراض الحكومة من الطرفين و يحد من مخاطر الإنفاق غير المنتظم أو الإهدار.

ثالثا: يلتزم كل من إدارة المصرف المركزي بالبيضاء و طرابلس بقرارات لجنة الخبراء المستقلين في إدارة النقد المحلي و الاحتياطيات الأجنبية من العملة الصعبة ، و إدارة حسابات الدين العام . و تضع لجنة الخبراء آليات وسبل توزيع الموارد المحلية على الحكومتين بما يَضمن استمرار تلبية متطلبات الإنفاق الأساسية.

قد يكون هذا السيناريو يعالج حالة عدم الثقة بين الأطراف و يعيد تصدير النفط و يحقق مطالب توزيع دخل النفط بين الطرفين الرئيسيين إلى حين إعادة توحيد البلاد.